انعكاسات العولمة
على الوطن العربي

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 21

انعكاسات العولمة على الوطن العربي

د. وليد عبد الحي







الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011 م

ردمك 978-614-01-0231-6



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة

رغـــم أن مصطلح العولمة باعتباره فكرة ثقافية (Globalism) والفعـــل يعـــولم (Globalize) ظهرا للمرّة الأولى في كتاب علمي عـــام 1944[1]، إلاّ أنّ مـــصطلح العـــولمة باعتباره ظاهرة أيديولوجية (Globalization) لم يدخلْ إلى القواميس إلاّ عام 1961 عندما ظهر للمرة الأولى في قاموس ويبستر (Webster)[2].

يتـــرتب علـــى ملاحظتنا السابقة ضرورة التمييز بين الظاهرة باعتـــبارها وجـــوداً تاريخياً، وبين الظاهرة باعتبارها إدراكاً، فالعولمة ظاهـــرة موجـــودة مـــن وجهـــة نظر العديد من الباحثين لا سيما الأنثروبولوجيين وعلى رأسهم فرانس بواس منذ أن تشكّل أوّل نسق اجتماعـــي في التاريخ، تبعه تزايد تدريجي لعملية الترابط بين الأنساق الاجتماعـــية والسياسية والاقتصادية المختلفة من ناحية وتنامي التأثير المتبادل بين هذه الأنساق من ناحية ثانية.

لكن إدراك الآثار البعيدة لعملية الترابط والتفاعل المتبادل هذه لم يـــتمّ إلاّ متأخراً عبر بعض الباحثين الذين طرحوا التساؤل المركزي الـــتالي:**إذا اســـتمر الترابط بين الأنساق المختلفة وعلى المستويات كافـــة محلـــياً وإقليمياً وعالمياً، وتسارعت وتيرته بفعل التطور في وســـائل الاتـــصال والمواصـــلات، فما هو الشكل النهائي الذي ســـيكون علـــيه المجتمع الدولي في نهاية المطاف؟** هل سنكون أمام

مجـــتمع دولي واحد (العولمة) دون نفي أن ينطوي هذا المجتمع الواحد علـــى تناقــضات مخـــتلفة (شـــأن أي مجتمع فرعي حالياً)، إذ إن "الـــواحدية" للمجـــتمع الـــدولي لا تعني لدى مفكِّري العولمة انتهاء التناقضات على المستوى الإنساني، بل انتهاء التقسيم السياسي القائم حالـــياً؟ أم ســـيبقى الوضع الذي تركه لنا نظام وستفاليا منذ 1648 (الدولـــة القومـــية)، أي أن التقسيم القائم حالياً سيبقى دون تغيير جوهـــري؟ أم نظام عالمي تتشارك فيه مع الدولة القومية قوى أخرى فـــوق الدولة (كالشركات عبر القومية، والمنظمات الدولية الحكومية وغـــير الحكومـــية... الخ) وقوى دون الدولة (كالأقليات بأشكالها المختلفة، وهيئات المجتمع المدني... الخ)؟ أم أنّ الأمر سينتهي إلى نوع من الفوضى الدولية العارمة؟

ذلـــك يعني أنّ المستقبل لن يخرج عن أحد الاحتمالات الأربعة الـــسابقة (العـــولمة، الدولة القومية، النظام العالمي، الفوضى)، والتي انقـــسم الفكـــر السياسي المعاصر حولها عند التنظير لميدان العلاقات الدولية.

في دراســـتنا هذه، سنكون معنيين بالاحتمال الأوّل منها وهو العـــولمة، لنـــناقش أثـــرها في الوطن العربـــي في المستقبل المتوسط (حـــسب تصنيفات مينيسوتا الزمنية للمستقبل) معتمدين في تحليلنا علـــى نـــتائج القـــياس لمؤشرات العولمة كما ظهرت في النتائج التي خلـــصت إليها مؤسسات دولية، ثم نتفحّص مدى اتّساق النتائج في المـــنطقة العربية مع نتائج القياس لأقاليمَ أخرى في العالم، مع ضرورة الأخـــذ في الاعتبار أنّ ظاهرة العولمة - باعتبارها عملية تتراجع فيها أهمية الحدود الفاصلة بين الكيانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بفعـــل الترابط المتزايد - هي عملية لم تكتمل بعد، بل هي متواصلة،

ويبقى محور التفكير فيها هو إلى أين سينتهي هذا الترابط المتواصل بين الأنـــساق؟ وما هي الآثار التي تتركها هذه الظاهرة على التوجّهات الوحدوية والتكاملية العربية؟ وما هو أثرها في الثقافة القومية بأبعادها المختلفة؟

الترابط العضوي والترابط الآلي

تمـــثل عبارة "الإنسان حيوان اجتماعي" أحد مسلمات العلوم الاجتماعية، فما أن أدرك الإنسان ذاته حتى بدأ في نسج الروابط مع الآخر، ثم بدأت دائرة الروابط هذه تتسع تدريجياً، وأصبحت حدود "الانـــتماء" الاجتماعي رهينة كثافة الروابط هذه وديمومتها، وهو ما أدّى إلى تـــشكل الأنـــساق الاجتماعية والسياسية، وأصبح التفاعل المتـــبادل بين وحدات النسق هو الذي يحدد هويته من ناحية ويحدد وظيفة الوحدة داخل النسق من ناحية ثانية.

وقـــد لعبت التكنولوجيا (بخاصة وسائل الاتصال والمواصلات) دوراً محورياً في تكثيف وتسريع عملية التفاعل بين الأفراد والأنساق الاجتماعـــية والسياسية والاقتصادية، ولعل ذلك هو المسؤول الأكبر عـــن الـــتغيرات التي تصيب الأنساق المختلفة في مستوياتها المتعددة، فالـــتحول مـــن المجتمعات الزراعية (حيث القبيلة هي النسق الاجتماعي الأكثـــر أهمـــية) إلى المجتمعات الصناعية (حيث النقابات والأحزاب هي النـــسق الأكثر أهمية) إلى المجتمعات ما بعد الصناعية (حيث المجتمع المدني بمعناه الواسع وبديناميكيته ذات الإيقاع الأسرع من آلة الحزب والنقابة) ليس منفصلاً عن الترابط الذي أفرزته التكنولوجيا بشكل عام.

إن التـــرابط بـــين الأنساق وبين الأفراد هو الذي يحدد حدود النسق، فإذا تراخت هذه الروابط لحساب روابط جديدة، فإن النسق

القديم سيتعرض إلى التفكك لصالح نشوء نسق جديد، ولعل هذا هو الذي يفسر لنا أن المجتمع الدولي المعاصر يعرف ظاهرتين متناقضتين، فهو من ناحية يترابط اقتصادياً (عبر التجارة الدولية، والاستثمارات، والعمالة المهاجرة، والتكتلات الإقليمية، والأسواق المشتركة، واندماج المصارف والبورصات والشركات متعددة الجنسية... الخ) وسياسياً (عبر الاتفاقيات الدولية، والتحالفات السياسية، والترابط الأيديولوجي من خلال التبني المتزايد للديمقراطية والليبرالية... الخ)، ولكنه يعرف من ناحية ثانية تفككاً اجتماعياً تبدو أشدّ ملامحه في ثورة الأقليات أو ما يسمّى الأنساق الفرعية التي كان أبرز نماذجها تفكّك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وأثيوبيا والصومال... سواء على أسس دينية أو عرقية أو ثقافية، ويكفي أن نقارن بين معدّل الدول الجديدة خلال الفترة من 1945-2010، لنرى أنّ عدد الدول الجديدة كان الأعلى خلال الفترة من 1985-2010، وهو أمر ناتج عن تزايد ظاهرة تفكك عدد من الدول بخاصة في المنظومة الاشتراكية السابقة[3]، ولا شك أن هناك عرى ترابط بين البعد السياسي والبعد الاجتماعي، لكن التفكك الاجتماعي لا ينتهي بالضرورة لتفكك سياسي، فهناك الإطار السياسي والقانوني الذي يربط التنوعات الاجتماعية المختلفة في إطار نظامي هو الدولة، لكن هذه التنوعات قد تتناحر وتتفكك دون انهيار الإطار القانوني والسياسي، ويكفي المثال العراقي شاهداً على ذلك، إذ ارتدت قطاعات واسعة من المجتمع إلى ثقافتها وهوياتها الفرعية وتناحرت بعنف دون أن يفقد الإطار القانوني والسياسي الحاضن لها - الدولة - شرعيته، لكن ذلك لا ينفي من ناحية أخرى اتساق التفكك الاجتماعي والسياسي معاً في نماذج مقابلة.

ولتفسير ظاهرة الترابط الاقتصادي السياسي من ناحية والتفكك الاجتماعي من ناحية ثانية، فإننا نتبنى نظرية إميل دوركهايم التي أوردها في كتابه عن تقسيم العمل (The Division of Labor in Society)[4] إذ يقسم دوركهايم الروابط في المجتمع إلى نمطين، الأول ويطلق عليه "التضامن الآلي"، وهو ترابط عرفته المجتمعات ما قبل الصناعية، ويستند بشكل جوهري على مجموعة مشتركة من المعتقدات والمشاعر التي يقوم عليها التماسك الاجتماعي، وهي تشمل اللغة والدين والعادات والتقاليد والأذواق والتاريخ المشترك... الخ. أمّا النمطُ الثاني والذي أسماه "التضامن العضوي"، فهو السائد في المجتمعات الصناعية من خلال تقسيم العمل القائم على التخصص الوظيفي والاعتماد المتبادل بين مكونات كل نسق بسيط أو مركب.

ما الذي يمكن توظيفه من نظرية دوركهايم في تفسير ظاهرة العولمة ببعديها من التفكك والترابط اللذين أشرت لهما أعلاه؟

إن العولمة تقود تدريجياً إلى تعميق الترابط العضوي على حساب الترابط الآلي، وإلا كيف يمكن لنا أن نفسر تواري التباين اللغوي والمذهبي والقومي في أوروبا بشكل واضح رغم العمق التاريخي له لصالح ترابط عضوي يتطور تدريجياً عبر آليات الاتحاد الأوروبي، وهو الذي يفسر أن أوروبا منذ البدء في مشروع التكامل منذ خمسينيات القرن الماضي لم تشهد أي حرب بين دولها؟ أو كيف يمكن أن نفسر اللهفة التركية على الترابط العضوي مع الاتحاد الأوروبي على حساب الترابط الآلي مع المجتمعات الإسلامية؟ أو عودة بعض الجمهوريات السوفياتية للارتباط بروسيا عضوياً من خلال مجموعة دول الكومنولث المستقلة أو منظمة شنغهاي؟.. الخ.

مـــن الملاحظ أن عمليات الترابط العضوي من خلال التشابك الاقتـــصادي والعـــسكري والأيديولوجي والتكنولوجي تسير بوتيرة متـــسارعة وبـــشكل يهدد الروابط الآلية داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات ذات الروابط الآلية التاريخية.

ومـــن الـــضروري أن ننظر إلى نظرية دوركهايم نظرة نسبية لا مطلقـــة، إذ تعلمنا الدراسات المستقبلية ضرورة التمييز بين مستويات أربعة لحركية الظواهر الكبرى، فهناك الحدث (Event) الذي يتمثل في أيـــة واقعـــة في الحـــياة اليومية، ثم الاتجاه الفرعي (Sub-trend) ويتـــشكل مـــن اتساق حركة مجموعة من الأحداث في مسارها، ثم الاتجـــاه (Trend) وتكونه مجموعة متسقة من الاتجاهات الفرعية، ويبقى الاتجاه الأعظم (Mega-trend) والذي يعبر عن ظاهرة تاريخية كبرى تتسم ملامحها المركزية في اتساق عدد من الاتجاهات الخطية (linear) عـــند النظر لها في إطار زمني بعيد المدى كما هو حال ظاهرة العولمة، إذ يمـــثل التـــرابط العضوي اتجاهاً أعظم عند النظر له نظرة تاريخية، فالترابط التجاري والمالي والاقتصادي والتقني... الخ يتزايد متسقاً مع تـــرابطات آلية أخرى، ولكنه يفترق عن هذه الترابطات الآلية أحياناً مواصلاً طريقه.

ذلـــك يعني أن دراسة انعكاسات العولمة على الوطن العربـــي تـــستدعي تقصّي تأثير الروابط العضوية بين الدول العربية من ناحية وغـــير العـــربية مـــن ناحية ثانية في الروابط الآلية التي يوليها الفكر السياسي العربـــي أهمية كبيرة إلى جانب الروابط العضوية. كما أن الأمـــر يـــستدعي الاستناد إلى النتائج التي سنناقشها في الصفحات القادمة من أن الوطن العربـــي يتراوح موقعه بين المستوى المتوسط – الأدنى والمستوى الضعيف من حيث مؤشرات العولمة من ناحية، وأن

المؤشـــر السياسي هو الأكثر وضوحاً بين مؤشرات العولمة في الوطن العربـــي من ناحية أخرى.

بـــناءً علـــى ما سبق فإن فرضيتنا في هذه الدراسة هي: كلما تزايدت الروابط "**العضوية**" بين الدول والمجتمعات العربية مع الدول والمجـــتمعات غـــير العربية كلما تراخت الروابط "**الآلية**" بين العرب ليفتح ذلك مجالاً أوسع للتفكك والذوبان في أنساق غير عربية.

الفصل الثاني

مناهج قياس العولمة في الدراسات العربية

عند مراجعة الأدبيات السياسية العربية التي تعالج موضوع العولمة، نجد غياباً واضحاً لمناقشة المناهج التي يتم على أساسها قياس درجة العولمة في بلد عربي معين. فكيف نعرف حجم ظاهرة العولمة في هذا البلد العربي؟ وما هي المؤشرات التي يجب أن نقيسها؟ وما هي الأوزان التي سنعطيها لكل مؤشر من هذه المؤشرات؟ وما هي المعايير التي نعتمدها عند تحديد الأوزان؟

إن التباين بين الباحثين في عدد المؤشرات، وتحديدها، وأوزانها، والمعايير التي اعتمدت في ذلك كله، يجعل النتائج تتفاوت من باحث إلى آخر، وبالتالي تدور المناقشة حول انعكاسات ظاهرة العولمة على الوطن العربي استناداً لنتائج متضاربة نظراً للتضارب في أسس القياس، إن وُجد هذا القياس أصلاً.

ذلك يعني أن الضرورة تقتضي من الباحث تعيين منهج القياس الذي اعتمده ليكون هناك أساس لتحديد عمق وامتداد ظاهرة العولمة في الوطن العربي، وهو ما يقتضي الأخذ في الاعتبار عند مناقشة نتائجنا، التنبه إلى المنهج المعتمد في القياس، لا مناقشة نتائجنا استناداً لمنهج قياس مختلف.

نظرة نقدية لمناهج قياس العولمة:

هـــناك منهجان للقياس هما الأبرز في قياس ظاهرة العولمة، دون نفـــي وجود محاولات قياس أخرى أدخلت تعديلات على المنهجين الأساســـيين، مثل إدخال المتغير الجغرافي كمؤشر مركزي، حيث يتم التركيز على تحليل الروابط بين الدولة وبقية الدول استناداً إلى قاعدة التمييز بين نـــزعة العولمة ونـــزعة الإقليمية (Regionalism) بحيث تعـــدّ الروابط مع دول الجوار نـــزعة إقليمية، بينما تعدّ الروابط مع الدول البعيدة جغرافياً مؤشراً على نـــزعة العولمة بشكل أقوى[5].

ونظـــراً لطبيعة الموضوع الذي بين أيدينا فإننا سنستعرض هذين المـــنهجين بإيجاز، ونقارن بينهما من الناحية المنهجية لما في ذلك من فائدة لمناقشة البعد العربـــي في الموضوع.

المنهج الأول: منهج قياس كيرني (A.T. Kearney)[6]:

بالـــتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) تعدّ مؤســـسة كيرني نموذجاً لقياس مستوى العولمة في عدد كبير من دول العالم (يتباين العدد من عام إلى آخر، لكنه يشمل أكثر من 85% من سكان العالم).

ويقـــسم نموذج كيرني أبعاد العولمة إلى أربعة مؤشرات رئيسة، ويتفرع عن كل منها مؤشرات فرعية على النحو التالي:

1. مؤشرات التكامل الاقتصادي: وقد أعطي هذا المؤشر وزناً يتمثل في 6 نقـــاط من أصل 17 نقطة هي مجموع نقاط المقياس، ويضم المؤشر الرئيس المؤشرات الفرعية التالية: التجارة الخارجية (نقطة واحدة)، الاستثمار الأجنبـــي المباشر (نقطتان)، المحافظ المالية (نقطتان)، ومدفوعات الدخل (Income Payment) (نقطة واحدة).

2. مؤشـــرات الاتصال الشخصي: وأعطي وزناً يتمثل في 4 نقاط موزّعة على المؤشرات الفرعية التالية: الاتصال الهاتفي (نقطتان)، السفر إلى الخارج والسياحة الأجنبية (نقطة) وتحويلات العاملين في الخارج (نقطة).
3. مؤشرات التكنولوجيا ولها 4 نقاط موزعة على: عدد مستخدمي الإنتـــرنت (نقطـــتان)، حاضـــنات الإنترنت (host) (نقطة)، وخادمات الإنترنت (server) (نقطة واحدة).
4. مؤشرات التفاعل والانخراط السياسي الدولي: له 3 نقاط موزعة علـــى ثلاثـــة مؤشرات هي عدد السفارات الأجنبية في الدولة، عـــضوية الدولة في المنظمات الدولية، وأخيراً مشاركة الدولة في مهمات حفظ السلام الدولية.

المنهج الثاني: منهج كوف (KOF Index)[7]:

يـــرتبط هذا النموذج لقياس ظاهرة العولمة في المعهد الاقتصادي السويسري (Swiss Economic Institute)، ويشتمل النموذج على ثلاثة مؤشرات رئيسة هي:

1. العولمة الاقتصادية (وأعطيت وزناً يساوي 37%)، وتشتمل على مؤشـــرين فرعيين هما التدفق الفعلي أولاً (ويقاس بحجم التجارة الخارجـــية قياساً لنسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي، وحجم الاســـتثمارات الأجنبـــية قياساً لنسبتها من إجمالي الناتج المحلي، والمحـــافظ الاستثمارية، ومدفوعات الدخل) والقيود على التدفق الفعلـــي ثانياً (مثل عقبات الاستيراد، التعرفة الجمركية، الضريبة علـــى التجارة الخارجية، قيود الحسابات الرأسمالية). وقد وزعت لـــ 37% على كل من المؤشرين الفرعيين بالتساوي.

2. العـــولمة الاجتماعية: وقد حظي هذا المؤشر بالنسبة الأعلى في أوزان المؤشـــرات حـــيث بلغ وزنه 39%، ويضم هذا المؤشر فروعاً ثلاثة هي الاتصال الشخصي (ويتمثل في حجم الاتصال التلـــيفوني، الـــتحويلات الخارجية مقاساً بنسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي، السياحة، عدد الأجانب بالنسبة إلى عدد الـــسكان، الرســـائل للخارج قياساً لعدد السكان)، وتدفق المعلـــومات (ويتمـــثل في مـــستخدمي الإنترنت قياساً لعدد السكان، عدد التلفزيونات/عدد السكان، التجارة في الصحف قياســـاً لإجمالي الناتج القومي) ثم التقارب الثقافي (ويتمثل في عـــدد مطـــاعم ماكدونالد/عدد السكان، عدد محلات شركة IKEA/ لعـــدد السكان،حجم التجارة في الكتب قياساً لحجم الناتج المحلي).
3. العـــولمة السياسية: وقد أعطيت الوزن الأقل وهو 24%، وتضم عدد السفارات، عضوية المنظمات الدولية، المشاركة في مهمات الـــسلام الدولـــية، وعدد المعاهدات الدولية التي شاركت فيها الدولة).

وبالمقارنة بين النموذجين يتبين لنا أن منهج كيرني اعتبر المؤشر الاقتـــصادي هو الأكثر أهمية (حيث حظي بنسبة 35,28%)، بينما اعتبر منهج كوف أن المؤشر الاجتماعي هو الأهم (حيث أخذ نسبة 39%).

مـــن ناحـــية أخـــرى، دمج منهج كوف بين مؤشر الاتصال الشخـــصي ومؤشر التكنولوجيا وأعطاهما معاً نسبة 39%، بينما لو جمعـــنا نـــسبة البعدين في منهج قياس كيرني لوجدنا أن النسبة هي 47,04%، أي بفارق في وزن المؤشر يصل إلى حوالي 8%.

ونجد نفس الفارق تقريباً بين وزن المؤشر السياسي في المنهجين، إذ أعطاه كوف 24% مقابل 17,64% لدى كيرني، أي بفارق يصل إلى حوالي 7%.

كـــذلك فإن الأوزان المعطاة للمؤشرات الفرعية تتباين بشكل واضح بين المنهجين.

ذلك يعني أن إجمالي الفروق بين المنهجين تصل إلى حوالي 20% تقـــريباً، وهـــو ما يجعل اعتماد نتائج أي منهما تختلف بهذه النسبة الكبيرة عن نتائج اعتماد المنهج الآخر، وهو ما يؤثر في عملية القياس للدول العربية من ناحيتين:

أ. تـــرتيب الدولة العربية على المستوى العالمي في مجال العولمة، فإذا اعـــتمدنا منهج كيرني لدولة معينة، فإن ترتيبها قد يتغير باعتماد المنهج الآخر بنسبة 20%.

ب. تحديـــد المؤشر الأكثر عمقاً في الدولة العربية موضوع الدراسة، إذ إن تـــباين أوزان المؤشـــرات مـــن منهج إلى آخر سيؤثر في حجـــم تـــأثير المؤشر على درجة انخراط الدولة العربية في مجال العولمة.

كمـــا أنّ أوزان المؤشرات الفرعية في كل من النموذجين تتباين أحـــياناً بشكل كبير، ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى أن منهج كـــوف أعطى وزناً لمؤشر عدد مستخدمي الإنترنت ثلاثة أضعاف الـــوزن الذي أعطته كيرني لهذا المؤشر، وهو ما يؤثر في نتائج القياس من الناحيتين المشار إليهما في السطور السابقة.

إن التحليل السابق لمناهج قياس العولمة، يستهدف أساساً تحديد درجـــة العولمة في الوطن العربـــي استناداً لمقياس معين، لكي نتمكن من تحديد انعكاسات هذه العولمة على كافة الأبعاد الحياتية في الوطن

العربـــــــي بخاصة البعد المتعلق بدرجة التكامل في الحد الأدنى ودرجة الوحدة في الحد الأقصى.

مكانة الدول العربية في مقاييس العولمة المختلفة وتحليل نتائجها

تصنف مقاييس العولمة مكانة الدول في ثلاثة مستويات، دول عالية العولمة (وهي التي تحقق نقاطاً تفوق 80 نقطة)، ودول متوسطة العولمة (من 60–79 نقطة)، ودول ضعيفة العولمة (دون 60 نقطة).

وعند تطبيق هذه المستويات على الدول العربية طبقاً لمقياسَيْ كيرني وكوف نجد النتائج التالية (انظر الجدولين 1 و2):

1. لا توجد أيّة دولة عربية ضمن الدول عالية العولمة، أي التي حققت نقاطاً تصل إلى ما فوق 80 نقطة في مجموع نقاط المؤشرات كلها، وهو ما يعني أن المخاوف من العولمة في الكثير من الدراسات العربية هي أقرب إلى المخاوف المستقبلية منها إلى المخاوف الواقعية، ولعل هذه المخاوف مدفوعة بالقلق على الروابط الآلية التي تمثل الهوية التاريخية للمجتمع العربي، استناداً للتّجربة التاريخية العربية مع العديد من أنماط التواصل الخارجي.

وعند مقارنة الدول العربية بأهم دول الجوار العربي (إسرائيل وتركيا وإيران في الجدولين 1 و2 نجد أن الأردن احتلت موقعاً قريباً إلى حد ما من الموقع الإسرائيلي الذي هو الأفضل بين دول الجوار، بينما هناك ثلاث دول قريبة من الموقع التركي وهي الكويت وقطر والبحرين،

جدول (1): مؤشر العولمة للدول العربية عام 2009 طبقاً لمقياس كيرني

الدولة	مؤشر العولمة	الترتيب دولياً	العولمة الاقتصادية	الترتيب دولياً	العولمة الاجتماعية	الترتيب دولياً	العولمة السياسية	الترتيب دولياً
الإمارات	69,26	48	غ.م	غ.م	79,80	31	51,51	126
الأردن	75,51	36	73,25	42	71,82	51	85,50	39
الكويت	68,02	52	64,91	68	75,72	44	60,25	110
البحرين	72,89	41	88,37	9	74,31	48	44,64	144
المغرب	62,64	77	52,11	106	57,29	91	89,25	28
مصر	62,20	78	56,91	92	48,97	108	93,35	12
عمان	63,30	71	72,30	44	66,36	64	43,10	148
تونس	65,12	64	64,98	66	52,27	103	87	34
الجزائر	54,75	112	51,51	108	39,85	126	85,28	41
سوريا	50,58	124	52,11	107	45,01	115	57,43	116
السعودية	62,87	75	غ.م	غ.م	65,42	67	58,58	111
السودان	38,86	151	غ.م	غ.م	28,74	146	55,91	118
لبنان	78,56	29	غ.م	غ.م	78,49	32	78,68	58
قطر	65,51	60	غ.م	غ.م	75,69	45	48,36	132
اليمن	41,82	144	40,57	129	30,44	144	63,12	103
ليبيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	58,41	112
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	53,37	123
إسرائيل	74,69	40	84,96	17	70,89	57	63,93	99
تركيا	66,42	57	67,15	60	50,70	105	91,72	19
إيران	41,49	145	33,46	137	32,69	139	69,75	85

أما إيران فإن أغلب الدول العربية باستثناء أربع دول كانت في موقع أفـــضل مـــنها حـــيث احتلت إيران مراتب متأخرة في مؤشر العولمة الكلـــي، ومعلـــوم أن شبكة العلاقات الدولية الإيرانية متأثرة بشكل كبير بالحصار الدولي على هذه الدولة بسبب سياستها العامة بشكل عام ومشروعها النووي بشكل خاص.

ونظـــراً لخصوصية إسرائيل في سياسات الدول الرأسمالية، فإن المقارنـــة الأنـــسب للدول العربية هي مع تركيا، التي تحقق مستوى مـــتقدماً في مجـــال الديمقراطية (قياساً مع الدول العربية) مع أنها تحتل المرتبة الثامنة عشرة عالمياً في مستوى مؤشرات العولمة السياسية، بينما لا نجـــد مـــستوى من الديمقراطية في مصر رغم أنها حققت مستوى عالـــياً مـــن مؤشـــرات العولمة السياسية كذلك، أما في مجال العولمة الاقتـــصادية، فرغم أن نتائج تركيا لا تختلف عن نتائج الدول العربية في هذا الجانب، إلا أنها تحقق مستوى أفضل من جميع دول المنطقة في معـــدل نموها الاقتصادي وإجمالي إنتاجها القومي، إلى جانب إثباتها قـــدرتها علـــى انتهاج سياسة خارجية فيها قدر من الاستقلالية كما ظهر في فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2003، الأمر الذي يعـــني أن إمكانـــية التعاطي مع أبعاد العولمة المختلفة بقدر من الرشد السياسي لتجنب مضارها والاستفادة من جوانبها الإيجابية أمر ممكن.

إن المقارنـــة الـــسابقة بين الدول العربية وبين دول الجوار غير العـــربية في مجـــال درجـــة تحقـــق مؤشـــرات العولمة تثير عدداً من الإشكاليات التي يحتاج تفسيرها إلى منظور جديد في فهم العولمة:

أ. إذا اعتـــبرنا أن العـــولمة تقـــود بالضرورة إلى الارتباط بالمجتمعات الرأسمالية كما يرى العديد من الباحثين العرب، فإن الدول العربية لم تحقق أي مواقع متقدمة في مؤشرات العولمة، رغم أن النفوذ السياسي

جدول (2): مؤشر العولمة للدول العربية طبقاً لمقياس كوف 2009

الدولة	ترتيب	مؤشر العولمة	عولمة اقتصادية		عولمة اجتماعية		عولمة سياسية	
			ترتيب	المؤشر	ترتيب	المؤشر	ترتيب	المؤشر
الأردن	36	71.74	50	72.09	60	62.21	39	86.3
البحرين	41	69.37	11	89.32	54	65.17	144	46.17
قطر	43	68.87	190	غ.م	50	65.88	73	73.6
الكويت	47	67.69	51	71.47	42	68	111	61.93
لبنان	52	65.86	172	غ.م	41	68.27	110	62.04
الإمارات	64	62.43	146	غ.م	40	68.58	133	52.71
تونس	66	62.137	74	63.95	115	44.47	35	87.33
مصر	68	61.33	98	56.3	110	45.81	15	93.39
المغرب	72	60.85	106	52.6	97	50.18	27	90.07
السعودية	74	60.64	191	غ.م	63	61.37	118	59.5
عمان	76	60.28	45	74.79	75	56.31	150	44.85
الجزائر	120	48.2	115	47.15	135	35.62	90	69.67
سوريا	122	47.93	112	48.34	125	40.99	121	58.3

الدولة	ترتيب	مؤشر العولمة	عولمة اقتصادية		عولمة اجتماعية		عولمة سياسية	
			ترتيب	المؤشر	ترتيب	المؤشر	ترتيب	المؤشر
ليبيا	128	47.01	174	غ.م	128	39.24	120	59.31
جيبوتي	129	46.9	157	غ.م	137	35.21	101	65.4
اليمن	134	45.08	94	57.64	174	23.08	108	62.85
موريتانيا	146	42.25	99	56.14	169	25.06	140	48.68
السودان	166	34.77	192	غ.م	184	21.32	126	56.05
جزر القمر	174	30.67	153	غ.م	157	28.48	173	34.13
العراق	193	غ.م	168	غ.م	200	غ.م	130	54.89
الصومال	205	غ.م	195	غ.م	180	21.89	177	32.25
فلسطين	208	غ.م	206	غ.م	86	52.64	190	8.26
إسرائيل*	38	71.58	18	85.15	56	63.89	105	63.47
تركيا*	56	64.91	73	63.97	106	47.96	18	93.11
إيران*	162	36.92	141	23.19	155	28.8	89	70.29

الغربـــــي في هذه الدول يصل إلى مستوى متقدم، ومن هنا نجـــد أنفسنا أمام معضلة فكرية وهي أن النفوذ الغربـــي في المنطقة العربية هو الأقوى قياساً للأقاليم الأخرى رغم أن هذا الإقلـــيم العربـــي هو الأضعف من حيث درجة العولمة، الأمر الـــذي **يعـــني أن النفوذ الرأسمالي غير مرتبط تاريخياً بدرجة العولمة فقط**.

فإذا اعتبرنا أن مقياس مجال النفوذ الدولي (sphere of influence) في مـــنطقة معيـــنة هـــو درجـــة التبعـــية في القرار السياسي الاستراتيجي، فإن المنطقة العربية هي الأعلى بكل المقاييس، رغم أنهـــا الأدنى في مؤشرات العولمة، وهي إشكالية لا بد لفهمها من البحث عن متغيرات وسيطة (intermediate variables) تربط بين البعدين (وهو ما سنعود له لاحقاً).

ب. المعـــضلة الثانية هنا، هي كيف نوفق بين أن بعض الدول العربية حققت مستوى عالياً في مؤشرات العولمة السياسية، لكنها بقيت ضمن الدول الأكثر استبداداً سياسياً، بينما الدول غير العربية – كتـــركيا – الـــتي حققـــت مستوى مقارب للدول العربية في مؤشـــرات العولمة السياسية حققت قدراً لا بأس به في الممارسة الديمقـــراطية. ذلك يعني أن تحقيق مؤشرات العولمة السياسية لا يقـــود بالضرورة إلى الديمقراطية، الأمر الذي يستدعي العودة إلى موضـــوع المتغيرات الوسيطة التي أشرنا لها سابقاً وسنعود إليها لاحقاً.

2. هـــناك 11 دولـــة تقع ضمن الدول متوسطة العولمة طبقاً لمقياس كـــوف، و11 دولة طبقاً لمقياس كيرني، وهي الدول التي حققت أكثـــر من 60 نقطة. ويبلغ عدد سكان هذه الدول حوالي 50%

من سكان الوطن العربـــي. وهذه الدول هي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان.
إلا أن تقـــسيم هذه المجموعة إلى دول متوسطة – عليا (أكثر من 70 نقطة) ودول متوسطة – دنيا (أقل من 69 نقطة) يكشف أن أغلبـــية هـــذه المجموعة (في المقياسين) تنتمي إلى المجموعة الثانية (متوســـطة – دنـــيا) وبنسبة سكانية تصل إلى حوالي 48 % من سكان الوطن العربـــي.

3. وقّعـــت 11 دولة عربية ضمن الدول ضعيفة العولمة (أقل من 60 نقطـــة) طـــبقاً لمقـــياس كوف ويشكل عدد سكان دول هذه المجمـــوعة 50% من سكان الوطن العربـــي، بينما بلغ عددها في مقـــياس كيرني 6 دول (مع ملاحظة أن بعض الدول العربية مثل الصومال وفلسطين وجزر القمر وجيبوتي لا تتوفر عنها معلومات كافـــية في كل من المقياسيْن). **ذلك يعني أن مستوى العولمة في الـــوطن العربـــي يتراوح لدى 98 % من السكان بين العولمة المتوسطة الدنيا والعولمة الضعيفة.**

وعـــند الانـــتقال لتحلـــيل مؤشرات العولمة المركزية (العولمة الاقتـــصادية، العـــولمة السياسية، العولمة الاجتماعية)، نجد النتائج التالية:

1. هـــناك 4 دول حققـــت عولمة سياسية عالية هي مصر والمغرب والأردن وتـــونس في مقياس كوف، بينما أضاف مقياس كيرني لهـــذه المجمـــوعة الجزائر، أي ما يعادل 45% من سكان الوطن العربـــي تقريباً، مع ضرورة التنبه إلى أن مؤشر العولمة السياسية هـــو الأقـــل وزناً بين المؤشرات في كافة المناهج المعتمدة لقياس العولمة.

2. أمـــا في مجـــال العولمة الاقتصادية، فهناك دولة عربية واحدة في المقياســـين هـــي البحـــرين ضمن مجموعة الدول العالية العولمة الاقتصادية (أقل من 1% من سكان الوطن العربـــي).
3. لا يوجد أية دولة عربية ضمن مجموعة الدول العالية العولمة في المؤشر الاجتماعي، وتقع جميع الدول العربية طبقاً لهذا المؤشر بين متوسطة – دنيا وضعيفة العولمة طبقاً لمقياس كوف، بينما جاءت 6 دول عربية ضمن الدول متوسطة – عليا في مقياس كـــيرني (ولا يـــزيد عدد سكانها عن 6% من سكان الوطن العربـــي).
4. أن أغلـــب الـــدول العـــربية الصغرى (عدد السكان والمساحة) احـــتلّت موقعاً أفضل من الدول العربية الكبرى في مؤشر العولمة الكلـــي، ذلـــك يوحي بأن الدول العربية الصغيرة تجد في العولمة مـــلاذاً لها، بينما ما زالت الدول العربية الكبرى أقل انخراطاً في آلـــياتها. **نخلـــص من هذا التحليل إلى أن العولمة السياسية هي الأكثر تحققاً في الوطن العربـــي، بينما هي الأضعف في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يثير ملاحظتين:**

أ. لـــيس هـــناك من علاقة ارتباط بين معدل الدخل وبين الانخراط في آلـــيات العـــولمة علـــى المستوى العربـــي، فالسعودية وليبيا مـــن الـــدول المـــرتفعة في معدل الدخل الفردي لكنهما الأقل عولمة.

ب. لـــيس هـــناك مـــن علاقة ارتباط بين مستوى العولمة السياسية ومـــستوى العـــولمة الاجتماعية أو الاقتصادية في الدول العربية، بدلـــيل أن أغلب الدول العربية مرتفعة العولمة سياسياً تقع ضمن الدول المتوسطة أو المنخفضة العولمة في المؤشر العام للعولمة. **ذلك**

يعني أن تحليل انعكاسات العولمة على الوطن العربـــي يجب أن يتركـــز بـــشكل أساسي على البعد السياسي على أساس أنه الأكثر تحققاً في الدول العربية، وربطه من ناحية أخرى بالبعدين الآخرين وهما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.

الفصل الرابع

انعكاس العولمة السياسية على الوطن العربي

يستدعي المنهج الكلاني (Holistic Approach) النظر إلى ظاهرة العولمة على أنها أكبر من جمع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقط، غير أن الرغبة في شرح هذه الأبعاد استدعت تناول كل منها بشكل منفصل، فمن غير الممكن النظر إلى بعض المؤشرات على أنها ذات طابع سياسي فقط أو اقتصادي محض، بل تتداخل تأثيرات وحدود هذه المؤشرات مع بعضها البعض، وهو أمر لا بد من إدراكه.

يعرّف الباحثون العولمة السياسية بأنها "الاتجاه المتواصل نحو تعددية تلعب فيها المنظمات الدولية دوراً رئيساً لتشكيل بنية عابرة للقوميات وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تراقب عمل الحكومات وتؤثر فيه"[8]. والملاحظ أن أغلب الدراسات العربية الخاصة بالعولمة تُولِي البعد السياسي النصيب الأقل من التحليل، بينما ينصب معظمها على تحليل البعدين الاقتصادي والاجتماعي، رغم أنهما الأقل تحققاً في مؤشرات العولمة. وقد يعود ذلك إلى تأثير الدراسات الغربية لظاهرة العولمة في الدراسات العربية، إذ إن أغلب الدراسات تركّز على المؤشرات الاقتصادية، بينما لا

تعطـــى المؤشـــرات الـــسياسية ذلك الوزن الذي يعطَى للمؤشرات الاقتـــصادية، مع أن العولمة السياسية تبدو هي المدخل لتكييف البنية العربية للانخراط في مرحلة لاحقة في مسار العولمة، ويتّضح ذلك من مؤشّـــرين هـــامين، أولهما دراسات تحليل المضمون للأدبيات العربية الخاصة بموضوع العولمة[9]، وثانيهما أن نتائج قياس مؤشرات العولمة كما لاحظنا دلت على أن البعد السياسي في نتائج القياس هو الطاغي علـــى الحالة العربية خلافاً لما هو الحال في الأقاليم السياسية الأخرى، وهـــو أمر تدل عليه نتائج القياس الكلية التي تصدرها كل من كيرني وكوف المشار لهما.

ويتمـــثل البعد المركزي في العولمة السياسية من وجهة نظرنا في تأثيرهـــا في مكانـــة الدولة الوطنية أو القومية في التفاعلات الدولية، ولإدراك هـــذه المكانة في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، يجدر بنا بدايـــة تعيين الحدود الفاصلة بين عدد من المفاهيم المركزية، كالنظام الـــدولي والـــنظام العالمي والعولمة لندرك الاتجاه الذي تأخذه مكانة الدولة في ظل العولمة.

يشير مفهوم النظام الدولي (international system) إلى اعتبار الدولة القومية وحدة التحليل لكافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة في الـــنظام الدولي، وهو المفهوم السائد في أدبيات النظرية الواقعية، بينما يتسع مفهوم النظام العالمي (world order) ليشمل إلى جانب الدولة كافة الكيانات السياسية من دول أو ما دونها (كالأقليات، والأحزاب العابـــرة للحـــدود... الخ) أو كـــيانات ما فوق الدولة (كالمنظمات الدولـــية الحكومية وغير الحكومية)، أما العولمة، فإنها تشير إلى عملية تراكمية تاريخية تتجه نحو النظر إلى العالم كياناً واحداً وقد بهتت فيه الحـــدود الفاصلة بين الكيانات السياسية المكونة للمجتمع العالمي، مما

يجعل من المجتمع الدولي هو وحدة التحليل، وهو ما يعني في المستقبل البعيد انتفاء علم العلاقات الدولية نظراً لعدم وجود كيانات أخرى غير المجتمع الدولي، وانتهاء مفاهيم السياسة الخارجية بانتهاء البيئة الخارجية نظراً لتداخل الشأن الداخلي بالدولي إلى الحد الذي أصبح التمييز بينهما عسيراً في كثير من الأحيان (blurring of boundaries) كما يعتقد عدد كبير من علماء العلاقات الدولية المعاصرين[10].

ذلك يعني أن النظام العالمي يقوم على عدم انتفاء الشخصية الكيانية للوحدات المتفاعلة رغم الكثافة المتزايدة في التأثير المتبادل بين الكيانات، وتبقى الحدود تشكل فاصلاً بين هذه الكيانات، بينما تعني العولمة تدفق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الوحدات كما لو أن الحدود فقدت دلالتها.

ولا بد لنا من الإقرار بدايةً أنّ التحول يسير من النظام الدولي (حيث تكون الدول هي وحدة التحليل) إلى النظام العالمي (حيث تتسع وحدات التحليل إلى ما دون الدولة وما فوقها إلى جانب الدولة) إلى العولمة، حيث يصبح المجتمع الدولي ككل هو وحدة التحليل.

نستنتج من تعريفاتنا السابقة، أننا نعيش مرحلة الانتقال من النظام الدولي إلى النظام العالمي، بينما العولمة تطل علينا في مظهرها العام كسارية السفينة البعيدة، تشير إلى ذاتها لكننا لم نتعرف على تفاصيل هذه الذات القادمة واحتمالاتها، ولعل هذه هي إحدى مشكلات بعض الباحثين في ظاهرة العولمة، حيث يتم تحليل هذه الظاهرة كما لو أنها اكتملت حلقاتها بينما نحن نعيش في مقدماتها الأولية فقط كما أشرنا سابقاً، بل لا يستبعد بعض الباحثين مثل فاليرشتاين من أن تؤدي العولمة في المدى البعيد إلى حالة من الفوضى

الدولــية في حدود العام 2050، بعد أن يكون النظام الرأسمالي قد أتمّ التوسع والدمج في كل العالم[11].

ما يجمع المفاهيم الثلاثة (النظام الدولي والنظام العالمي والعولمة)، هو فكرة الترابط والتأثير المتبادل، واتساع الحيّز الجغرافي لهذا التراب، وهـــي تعبير عن عملية تاريخية معقدة تمثل ظاهرة الترابط ديناميكيتها المركــزية، وتؤدي إلى تحول في البنية من ناحية وفي وظيفة الوحدات المشكّلة لهذه البنية من ناحية أخرى، وهو ما يدفع إلى طرح التساؤل الـــتالي، هل اتّساع نطاق التأثير المتبادل وبأدوات أكثر فاعلية وأكثر جاذبـــية، ســـيكون علـــى حساب النظم الإقليمية التاريخية كالنظام الإقليمـــي العربـــي، وعلى حساب الهويات القومية كالهوية القومية العربية، وبالتالي ذوبان هذه النظم والهويات تدريجياً؟

غـــير أن الأمـــر يـــستدعي التنبه إلى أن العولمة تمتد في بعدها السياسي إلى التأثير في التفكير السياسي السائد والأيديولوجيات التي لا تتّسق مع التصور الليبرالي الذي يعمل على تحويل العالم إلى سوق واحـــد، لكـــن ذلك لا ينفي أن مسألة مدى تأثير العولمة في وظيفة الدولـــة لا تزال موضع جدل حاد بين المدارس الفكرية في العلاقات الدولية كما سنوضح في الصفحات القادمة.

المبحث الأول:

الإطار النظري: تأثير العولمة في الدولة القومية

تـــنطوي أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة على جدل حاد بين مدارس ثلاثة في تحليل انعكاسات العولمة على الدولة القومية:

أ. **المدرسة الكلاسيكية**: ترى هذه المدرسة أن كل ما فعلته العولمة هي أنها غيّرت من طبيعة وظيفة الدولة، إذ تشير المتابعة التاريخية

لهذه الوظيفة أنها بدأت بوصفها أداة للحرب وجهازاً للتوسع أو الـــدفاع عن المجموعة البشرية التي تحتويها، ثم أصبحت في فترات تاريخية لاحقة أداة لخلق المجتمع المدني، حيث أصبح الأفراد جميعاً مواطنين متساوين في الحقوق، وهو ما تمثل في الدولة القومية التي أفـــرزتها وســـتفاليا 1648، ثم اتـــسعت وظيفة الدولة بعد ذلك لتكون "دولة الرفاه".

يقدم أصحاب هذا الرأي شواهدَ تدعم وجهة نظرهم على النحو التالي:

1. أنـــه منذ 1950 لم تختفِ دولة قومية واحدة، بل هناك تزايد في عدد الدول القومية، كما أن العديد من الدول تحلـــل علـــى أسس قومية، ووصل معدل ظهور الدول الجديـــدة خلال الفترة منذ 1985 حوالي 4,2 دولة في العام الواحد(12).
2. أن الترابط الاقتصادي لم يؤدِّ إلى ذوبان الهويات القومية، فالـــتكامل الاقتـــصادي بـــين الجمهوريات في الاتحاد السوفياتي السابق أو يوغسلافيا أو تشيكوسلوفاكيا من ناحـــية، ونـــــزعة الانفصال في أيرلندا أو الكويبك أو الباســـك أو تركيا أو الصين أو الشيشان أو العراق أو الـــيمن مـــن ناحية أخرى تدل على إلحاح الشخصية القومـــية على التجسد في كيانية سياسية، ولعل الوحدة الألمانـــية رغـــم تكلفـــتها العالية بالمنظور الاقتصادي، والـــدمج الصيني المتواصل لشظايا الصين (هونغ كونغ وماكـــاو وربمـــا تايـــوان لاحقاً) دليل على استمرار النـــزوع القومي للبقاء والتواصل.

3. يـدل تـراجع الدور الأيديولوجي في العلاقات الدولية لـصالح الـصراع الثقافي على ظاهرة تدعم هذا الرأي، فالـثقافة مؤشـر على حدود الهوية القومية بينما تعبر الأيديولوجيا هذه الحدود[13].

ب. **مدرسـة العولمة:** ترى هذه المدرسة التي يقودها الليبراليون الجدد أن التحول التدريجي للعلاقات الدولية من منظورها الصفري إلى مـنظورها غـير الصفري (نتيجة التداخل المتواصل في المصالح المـشتركة) سـيقود في خاتمة المطاف إلى تغلب جوانب المصالح المـشتركة علـى المـصالح المتعارضـة والتي من بينها التباينات القومية[14].

وتدلل هذه المدرسة على صحة رأيها بالشواهد التالية[15]:

1. تـدل المـتابعة التاريخـية لحجم التفاعل بين المجتمعات والكـيانات السياسية على تزايد من ناحية وتسارع في حجم هذا التفاعل ونطاقه من ناحية أخرى، فلو نظرنا إلى حجـم تجارة أية دولة مع الدول الأخرى سنجد أنها تتـزايد بـشكل متواصل (كاتجاه عام)، كما أن كافة مؤشرات العولمة التي عرضنا لها في مقاييس العولمة تعرف نفس الظاهرة.

   ويـؤدي الترابط والتفاعل المستمر مع كيانات خارجية إلى تنامـي المصالح المشتركة على حساب المصالح المتعارضة، ويؤدي هذا التنامي في المصالح المشتركة إلى نـزوع النسق الاجتماعي أو السياسي إلى الاندماج أو الذوبان في أنساق جديدة (على غرار ما حدث في الاتحاد الأوروبـي)، وهو مـا يعني أن حدود النسق ليست حدوداً نهائية بل حدوداً

قابلـــة للتغير، فإذا طبقنا ذلك على الدول العربية فإن تنامي مـــصالحها المشتركة مع دول غير عربية من خلال المشاريع السياسية (كمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الصغير، أو المـــشروع المتوســـطي، أو الاتحاد من أجل المتوسط، أو الاتحاد الأفريقي... الخ) أو المشاريع الاقتصادية (كاتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة، أو اتـــساع حجم تجارتها الخارجية مع دول أخرى، أو تزايد الاعـــتماد على العمالة غير العربية) أو من خلال مشاريع عـــسكرية (كاتفاقـــيات التنسيق الأمني، أو فتح القواعد العـــسكرية على أراضيها، أو الاعتماد على مصادر التسلح مـــن دول غـــير عـــربية... الخ) ستقود كلها إلى تراخي العلاقـــات العـــربية في هذه الميادين، الأمر الذي يمهد إلى تهديد فكرة الوحدة أو التكامل العربـــي.

2. تعـــني الخصخـــصة التي يتسع نطاقها في ظل العولمة تخلي الدولة عن وظيفتها الإنتاجية، وإيكال هذه الوظيفة للقطاع الخاص المحلي أو العالمي كالشركات متعددة الجنسية، وهنا تظهـــر أزمة الدولة على حد تعبير دانييل بل، فهي تتخلى لقـــوى غيرها عن وظيفتها الداخلية تدريجياً لأنها ترى أنها "أكـــبر مـــن المـــشكلات الـــصغرى" كالصحة والتعليم والكهـــرباء والمـــاء... الخ لتتفـــرغ لمشكلاتها الخارجية الاســـتراتيجية فيتـــبين لهـــا أنـــه "أصغر من المشكلات الكبرى"[(16)].

وقـــد ترتب على ظاهرة الخصخصة تراخي الرباط المصلحي بين الفرد والدولة وإحلاله برباط بين الفرد وهيئات ما دون الدولة.

وعند النظر في تجربة الخصخصة العربية، دلت الدراسات على تباين شديد في نتائجها بين دولة عربية وأخرى، وقد كانت المغرب هي الدولة العربية الأولى التي شرعت في تطبيق برامج الخصخصة لعدد من المؤسسات الحكومية، ثم تلتها تونس والأردن لتتبعها دول عربية أخرى، وكان لضغوط المؤسسات الدولية الاقتصادية دور هام في دفع هذه الدول في هذا الاتجاه.

ومع أن بعض الدراسات دلت على تحسن أداء المؤسسات التي جرى خصخصتها بنسبة تصل إلى 68,32%، إلا أن ذلك ترافق مع ظاهرتين هما تباين في الآثار بين دولة عربية وأخرى من ناحية وعدم انعكاس ذلك بشكل إيجابي على الاقتصاد العام للدولة بخاصة في مجال عدالة التوزيع، وهو أمر عزته بعض الدراسات إلى الفساد السياسي والاقتصادي، وتقدم مصر نموذجاً لذلك[17].

3. نظراً لعجز الدولة عن مواجهة المشاكل الكبرى في المستوى الدولي (قضايا البيئة، الأزمات الدولية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التهديد الأمني وانتشار أعمال العنف وأسلحة الدمار الشامل، والكوارث الطبيعية والصحية... الخ)، اضطرت الدولة للانضمام إلى تنظيمات ما فوق الدولة (من منظمات دولية أو إقليمية حكومية أو غير حكومية)، وهو ما يعني تخلي الدولة عن بعض شؤونها الداخلية التي تقع ضمن سيادتها لتديرها هذه المنظمات، وكلما زادت الدولة من عضويتها في هذه المنظمات، كلما تخلت عن مزيد من القطاعات التي كانت حكراً عليها فقط.

ذلك يعني أن الدولة "تنهش" من أسفل ومن أعلى، وهو ما سيؤدي على المدى البعيد إلى تحللها وذوبانها في نسق أوسع.

ترى النظرية الليبرالية الجديدة أن هناك العديد من النظم الدولية الفرعية المترابطة والتي تظهر في شبكة الاتفاقيات الدولية مثل:

- النظم الأمنية الدولية مثل مجموعة الاتفاقيات التي تستهدف ضبط "الإرهاب"، والتسلح، وانتشار الأسلحة غير التقليدية.
- النظم البيئية: مثل اتفاقيات الحفاظ على بعض أنواع الحيوانات والنباتات، وإنشاء اللجنة الخاصة بطبقة الأوزون، واتفاقيات التنوع البيئي، والاتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية.
- نظم الاتصال: وهي مجموعة الاتفاقيات التي تنظم البريد والاتصالات والمواصلات البرية والبحرية والجوية.
- النظم الاقتصادية: وتشمل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يعتقد المفكر الأمريكي فاليرشتاين (E. Wallerstein) أن فهم ظاهرة العولمة أمر متعذر ما لم يتم ربطها بتطور النظام الرأسمالي، فهي تعبير عن اتجاهات رافقت مراحل التوسع الرأسمالي، فالشركات متعددة الجنسيات ليست ظاهرة جديدة بل هي جزء من اتجاه تاريخي يقوم على التوسع والدمج، أي السيطرة على مناطق وأقاليم معينة وإدماجها في آليات النظام الرأسمالي، كما أن ترابط المنظمات والاتفاقيات الدولية ليست إلا جزءاً من هذا الترابط، غير أن الجديد في هذه العملية هو تزايد الإدراك بهذا الترابط نتيجة ضغط وسائل الاتصال للمسافة والزمن.

يعتقد فاليرشتاين أن كثافة التفاعل على المستوى العالمي لم تغير من طبيعة السياسات الدولية الرأسمالية، ولإدراك هذه الطبيعة لا بـــد مـــن إدراك بنية النظام العالمي القائمة على مركز متحكم وعلـــى محـــيط يغذي هذا المركز، وشبه محيط يقوم بدور آلية التكـــيف لهذا النظام مع أزماته، وعند مواجهة النظام الرأسمالي للأزمة، فإنه يدعو إلى تحرير التجارة الدولية وتكييف التفاعلات الاقتصادية بأشكال متعددة من بينها الترابط بين الاقتصاديات المخـــتلفة ليـــساعده على الخروج من الأزمة، وتكون الدولة في هـــذه الحالـــة أحـــد أدوات الـــنظام الرأسمالي لتحقيق هذا الهدف[18].

ج. **مدرســـة الـــتغير في سوســـيولوجية الدولة:** ترى هذه المدرسة الفكرية التي يعبر عنها هابرماس أن التحول الرئيس هو في العلاقة بـــين الدولة والمجتمع، فالدولة لم تعد خطى الله على الأرض كما تـــصورها الفيلـــسوف الألماني هيغل، بل هي تتحول تدريجياً إلى مجرد مكان ومقر إقامة (Location)، فقد أدّت العولمة إلى فسخ الدولة عن الأمة، وهو ما يتضح في الملامح التالية:

1. اللامكانية (Deterritorialization)، أي التحلل من الرباط العاطفـــي بـــين الفرد والجغرافيا نتيجة تحلل مفهوم المسافة والهجرة والاستيطان والتجنيس... الخ، وتعبر هيئات المجتمع المدني عن ذلك، فالحركة النسوية تعبر مثلاً عن ذلك بالقول علـــى لـــسان فـــرجينيا وولف "إنني كامرأة ليس لي بلاد، وكامـــرأة لا أريد بلاداً، إن بلدي كامرأة هو العالم كله"، وهو أمر يمكن تطبيقه على جماعات الخضر وأطباء بلا حدود وصحفيون بلا حدود... الخ[19].

ويمتد هذا التحلل إلى عدة مستويات تؤثر على المدى البعيد في الــروابط بــين الفــرد والمكان أو ما أطلق عليه كونراد لورينــز (K. Lorenz) الدافع المكاني (territorial drive)، ويصبح الرباط العاطفي بين الفرد والمكان (أو الوطن) رباطاً ضعيفاً بخاصة مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال.

2. الوطنــية الدستورية (constitutional patriotism) والذي يعني تحلل الروابط القومية لصالح الروابط الدستورية القائمة علــى نوع من العقد الاجتماعي يشارك في صياغته الجميع دون اعتــبار لمواصفاهم الاجتماعية، أي أن المواطنة في دولة مــا لا تشترط هوية اجتماعية معينة (لغة، دين، عرق، لون، طائفة، قبيلة... الخ).

ويعــتقد هابــرماس أن العولمة أفرزت مفهوماً جديداً للقومية يحل تدريجــياً محــل المفهوم التقليدي، إذ إن التلاقح الثقافي والتداخل نتيجة الهجــرات والترابط الاقتصادي والسياسي والمالي جعل الدولة تتجه نحو الــروابط الدستورية بين الأفراد كقاعدة لها، وهو ما أفرز ظاهرة الوطنية الدستورية (constitutional patriotism) والتي تعني أن "الثقافة المدنية" أو مجموع قواعد المجتمع المدني حلت محل الأيديولوجيا القومية.

ولعــل هــذا التحلل من رباط الهوية الاجتماعية لصالح الهوية الدســتورية، هو الذي يقف وراء إحلال مفهوم الجنسية (citizenship) محــل القومــية (nationality)، حــيث يمثل المفهوم الأول التشارك الحقوقي والعضوية في مجتمع مكان الإقامة، بينما يمثل الثاني التشارك القومــي، أي التعبير عن روابط مشتركة تحددها الأصول العرقية أو اللغوية أو الدينية، مما يعني إفراغ الدولة من مضمونها السوسيولوجي القــائم على الهوية الاجتماعية التاريخية[20]، ولعل ذلك يساعدنا على

فهـــم المدلـــول الاستراتيجي لمفهوم حقوق الإنسان بدلاً من حقوق المواطن، ليكون ذلك مقدمة لحوار إنساني اعتقد هابرماس أنه المدخل الأنسب لتغيير الخطاب السائد في العلاقات الدولية[21].

وتتجلـــى ظاهـــرة التحلل من الثقافة القومية في مظاهرَ معينة، كضعف اللغة المحلية لصالح لغة أجنبية، كما هو الحال عند المقارنة بين استخدام اللغة الإنجليزية في المشرق العربـــي والفرنسية في مغربه من ناحـــية واللغـــة العـــربية من ناحية أخرى بخاصة في الفروع العلمية والتكنولوجـــيا في الجامعـــات والمعاهد ومراكز الأبحاث والمؤتمرات العلمية العربية، أو من خلال مظاهر التداول اليومي باللغة الإنجليزية، أو كـــتابة لافـــتات المحـــلات التجارية، أو التراسل عبر الإنترنت أو الهواتـــف الـــنقالة واشـــتراط إتقان اللغة الإنجليزية للتوظيف وكتابة الإعلانـــات وقوائم الطعام في المطاعم[22] أو من خلال غرس نماذج ثقافية تحل محل النماذج القومية، مثل إحلال أفلام الكرتون للأطفال محل القصص الشعبـــي التقليدي برموزها التقليدية، فتوم وجيري أو بوبـــــي (Popeye) هي نماذج تساهم في تشكيل أذواق الطفل من خلال منظومة قيمية تنطوي عليها هذه الأفلام كقيمة الصراع والقوة بـــدلاً مـــن قـــيم الحـــس الإنساني التي كانت تغلب على القصص والأســـاطير الـــشعبية، إلى جانب التأثير اللغوي في الطفل العربـــي والذي استدعى من الجامعة العربية أن تعقد مؤتمراً لدراسة تأثير العولمة في لغـــة الطفـــل العـــربي[23]، كما أن الارتباط بين الشباب والفرق الرياضـــية أو الأبطـــال الرياضـــيين من مجتمعات أخرى، أو زعماء سياســـيين أو نجوم السينما يشكل جزءاً من هذا التحلل، إلى جانب التحلل من شكل القصيدة المحلية أو المقام والإيقاع الموسيقي أو الطرز المعماريـــة أو أنمـــاط اللباس أو الطعام... الخ، وهذه كلها هي التي

تشكل الثقافة والوجدان القومي، غير أن مصدر كل هذا التدفق من مكـــونات الثقافة الوافدة محمول بوسائل العولمة وقادم من المجتمعات الـــرأسمالية بـــشكل رئـــيس، مع ضرورة إدراك أن الرأسمالية لا تعني المـــرادف للعـــولمة رغـــم الـــتداخل بيـــنهما، فالعولمة في منظورها الاستراتيجي تلغي الدولة، بينما الرأسمالية – كما يرى فاليرشتاين – لا توافق على إلغاء الدولة لأنها أداة سيطرتها على المجتمع[24].

ماذا يعني ذلك للدولة في العالم العربـــي؟

علـــى المستوى الفكري، فإن المفكرين العرب توزعوا بين تيارات ثلاثة، تيار يقف ضد العولمة وقوفاً حاسماً ولا يرى فيها سوى أنها تشكل غزواً فكرياً وشكلاً جديداً من الاستعمار، وتيار ثان يقف موقفاً مناقضاً، ويرى فيها قوة تحرير وآلية للتطور يمكن الاستفادة منها، بينما يقف التيار الـــثالث متوسطاً الموقفين ويرى في العولمة ظاهرة تنطوي على أبعاد إيجابية وأبعاد سلبية، وتبدو أغلب التيارات الدينية والقومية واليسارية أقرب إلى الاتجاه الأول، بينما يقف ما يسمى الليبراليون العرب الجدد مع التيار الثاني، في حين يتسم الفريق الثالث بتنوع المنتمين له[25].

لكن تصنيف التيارات الفكرية العربية طبقاً لتقديرها لأثر العولمة في الدولة القومية بشكل عام والدولة العربية بشكل خاص يوصلنا إلى ربـــط هذه التيارات العربية بالتيارات الفكرية على المستوى العالمي، وهـــو ما يعيدنا إلى ظاهرة العولمة من جديد، أي أن الفكر العربـــي علـــى اخـــتلاف تـــوجهاته ومواقفه من العولمة هو انعكاس لمدارس وضعت أسسها في دول العولمة المركزية، وهو ما نلاحظه في الآتي:

أولاً: – إذا أخذنا بالتيار الأول (التيار الواقعي) والذي ما زال أســـير النظـــرية الواقعـــية في العلاقات الدولية سواء منها التقليدية (مورغانـــثو ونيبور وغيرهما) أو الجديدة (كينيث والتز وباري بوزان

وغيرهمـــا)، نجد أن الواقعية الجديدة أخذت تُقرّ بالتغير الذي أصاب وظـــيفة الدولة ومركزيتها، مما يعني أن الدولة العربية ستواجه خلال السنوات القادمة التحديات التالية:

الـــتحدي الأول: – اتساع قاعدة المطالبين بالمشاركة في اتخاذ القـــرارات الاســـتراتيجية، وهو ما يعني تراجع النـــزعة المركزية في الـــسلطة الـــسياسية من ناحية، الأمر الذي يفتح المجال للنـــزعات الانفـــصالية للأقلـــيات بالتنامـــي من ناحية ثانية، ولعل ما جرى في العـــراق ودعوات الاستفتاء على مستقبل جنوب السودان والانقسام في الجسد السياسي الفلسطيني وتنامي التوترات بين الأقباط والمسلمين في مـــصر أو بين العرب والأمازيغ في المغرب العربـــي أو بين شمال الـــيمن وجنوبه أو داخل الشمال اليمني تشير إلى أن نـــزعة التفكك ترافقت مع ظاهرة الديمقراطية.

لكـــن الدراسات المتخصصة في قياس العلاقة بين مؤشرات العولمة وحـــدة النـــــزعات الانفصالية لدى الأقليات على المستوى العالمي، لم تثـــبت أن هـــناك علاقة بين المسألتين، أي لم تكن النـــزعة الانفصالية للأقلـــيات القومية أكثر حدة في الدول الأكثر عولمة، وهو أمر لاحظناه في هـــذه الدراسات في المؤشرات المتعلقة بالوطن العربـــي، بل بالعكس مـــن ذلك كان الصراع الداخلي في الدول العربية هو الأكثر في الدول العربية الأقل عولمة (العراق، الجزائر، السودان، مصر، اليمن، فلسطين)، غير أن المسألة هنا تشير إلى ترابط بين النـــزعة الانفصالية للأقليات وبين مستوى الديمقراطية في النظام السياسي العربي[26].

ولكن السؤال الهام هنا هو مدى العلاقة بين الديمقراطية والعولمة في العالم بشكل عام والوطن العربـــي بشكل خاص، بمعنى هل هناك علاقـــة بين تزايد مؤشرات العولمة في بلد ما وبين نـــزوع ذلك البلد

إلى الديمقـــراطية؟ ويترتب على ذلك سؤال فرعي آخر هو هل هناك علاقة بين النـــزعة الانفصالية للأقليات وبين العولمة؟

تعـــيدنا الإجابـــة عن هذه الأسئلة إلى موضوع منهجية قياس العلاقـــة بـــين العـــولمة مـــن ناحية وكل من الديمقراطية والنـــزعة الانفـــصالية مـــن ناحـــية ثانية، ثم العلاقة بين الديمقراطية والنـــزعة الانفـــصالية مـــن ناحية ثالثة. وعند استعراض الأدبيات الخاصة بهذا الـــتأثير المتـــبادل بين المتغيرات الثلاثة (العولمة، الديمقراطية، النـــزعة الانفصالية) توصلنا إلى النتائج التالية[27]:

1. لـــيس هـــناك علاقـــة إيجابية بين العولمة والديمقراطية في الوطن العربــــي، ورغم أن الدراسات المختلفة في هذا الجانب يعتريها تـــباين في النـــتائج عند تطبيق الموضوع على مناطق مختلفة من العالم، غير أن المنطقة العربية حظيت بإجماع كل الدراسات التي تمكَّـــنّا من الاطلاع عليها والتي اعتمدت قياساً كمياً من خلال رصـــد معامـــل التـــرابط بين المتغيرين، بعدم وجود علاقة بين الديمقراطية والعولمة بشكل واضح في الدول العربية.
2. تـــشير الدراســـات الخاصة بتأثير العولمة في الديمقراطية في الوطن العربـــي إلى أنّ العولمة كانت ذات تأثير عكسي في هذا الجانب من الناحية العربية بخاصة في الدول العربية المركزية، إذ أدّت إلى تعزيـــز دور الأجهزة الأمنية والتعاون الأمني مع الدول الأجنبية، كمـــا أدّت إلى تمركـــز السلطة الفعلية بيد عدد محدود من نخب الليبراليين الجدد العرب، كما لم تجد الدراسات فارقاً ذا معنى بين الدول النفطية وغير النفطية في هذا السياق[28].

ولكـــي نوضـــح هـــذه المسألة نشير إلى أن الدول العربية التي حققـــت مـــستوى عالـــياً من العولمة السياسية وهي مصر والأردن

والمغرب وتونس ليست هي الدول التي اعتبرت دولاً أكثر ديمقراطية من بقية الدول العربية، فقد اعتبرت لبنان أنها الدولة العربية الوحيدة التي حققت مستوى من الديمقراطية يضعها ضمن الدول الحرة، كما أن موريتانيا احتلت مكانة ضعيفة للغاية في مجال مؤشرات العولمة المختلفة لكنها اعتبرت من ضمن الدول العربية الحرة نسبياً، بينما مصر التي احتلت المرتبة الأولى عربياً في العولمة السياسية تم تصنيفها دولةً غير حرة، وهو ما يوضّحه الجدول رقم (3)[29].

الجدول (3): مستويات الحرية السياسية في الدول العربية

الدولة	**مجموع النقاط:** 1-5 حرة 6-10 حرة نسبياً 11- غير حرة	**الترتيب عربياً** حسب مقياس فريدوم هاوس
الأردن	9	3
الإمارات	11	8
البحرين	10	6
تونس	11	8
الجزائر	11	8
السعودية	13	15
السودان	14	17
سوريا	13	16
العراق	12	14
عمان	11	8
قطر	11	8
الكويت	8	2
لبنان	5	1
ليبيا	14	17
مصر	11	8
المغرب	9	3
موريتانيا	9	3
اليمن	10	6

التحدي الثاني – إن انخراط الدولة في عضوية العديد من البنى فوق القومية أو الدولية، يعني قبولها بتفويض بعض شؤونها الداخلية إلى قوى غيرها، الأمر الذي يعني فقدانها لبعض من مظاهر سيادتها، ذلك يعني أن الدولة العربية تواجه ضرورة الانخراط في المؤسسات الدولية من ناحية، ولكنها ستضطر للتوافق مع قرارات هذه المؤسسات الدولية التي قد تكون ذات تأثير سلبي في انتماءاتها ووشائجها التاريخية من ناحية أخرى، وحيث إن العولمة تعني الانخراط المتزايد في المؤسسات الدولية، فإنها تنطوي على مخاطر فك هذه الوشائج.

ثانياً: مع أن الليبرالية الجديدة التي تعبِّر عن أيديولوجية العولمة تروّج لتعميم ظاهرة الديمقراطية وما يرتبط بها من حريات سياسية واقتصادية، فإن ذلك لم يبد له أثر واضح في الوطن العربي، إذ يمكن تقسيم الدول العربية إلى أربعة أنماط من حيث ممارسة العملية الانتخابية والديمقراطية بشكل عام:

1. دول ليس فيها انتخابات إلا في مستويات دنيا فقط.
2. دول ليس فيها تداول على السلطة.
3. دول فيها انتخابات مقيدة (انتخابات دون أحزاب، أو انتخابات تخضع لحزب واحد، أو نظام هجين من المجالس المنتخبة والمجالس المعينة).
4. دول فيها انتخابات لكنها أسيرة بنية اجتماعية متخلفة تطغى فيها الروابط الآلية بشكل كبير على حساب الروابط العضوية التي أشرنا لها في نظرية دوركهايم.

لكن الأنماط الأربعة السابقة هي أنماط غير حرة بالمقاييس الدولية، ولكنها ضعيفة أو متوسطة المستوى من حيث درجة

تحقيق العولمة، وقد يؤدي ذلك إلى الاعتقاد – والحالة هذه – إلى أن هناك علاقة بين الاستبداد السياسي وبين غياب العولمة، لكن تصنيف الدول العربية حسب درجات عولمتها لا يتطابق مع تصنيفها حسب تحقق مؤشرات الحرية السياسية.

5. وتزداد الظاهرة تعقيداً وصعوبة في الفهم عند الانتقال إلى مجال الممارسة الفعلية للسلوك السياسي بعيداً عن النصوص الدستورية والقانونية، إذ تتشابك الممارسة السياسية مع ظواهر أخرى لا تتوافق مع منظومة قيم العولمة، إذ تتسم ملامح الممارسة السياسية في الوطن العربي بسمات تؤثر في العملية الانتخابية من أهمها:

أ. **الدمج بين السلطة والدين**، بل وكثيراً ما تم الاتكاء على الدين لتولي السلطة أو تبرير توليها، رغم أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان باعتبارها أحد تجليات ثقافة العولمة تأبى قبول فكرة تولي المنصب العام استناداً إلى البعد الديني.

وهنا تبرز لنا إشكالية العلاقة بين بنية ثقافية عربية يشكل الدين أحد أبرز أسسها، وتحصر تولي مناصب عامة محددة على أساس ديني، وبين قيم حقوق الإنسان التي تعبر عن ثقافة العولمة، حيث تحصر أغلب الدساتير العربية تولي المناصب الأولى في الدولة في المسلمين (ويكفي أن نلاحظ للمقارنة فقط أن في الهند رئيساً من السيخ ورئيسة وزراء هندوسية وزعيمة أهم الأحزاب الحاكمة مسيحية من أصول أوروبية، وأن الرئيس الفرنسي ليس من أصول فرنسية، والرئيس الأمريكي ليس من أصول أمريكية، وأن السنغال وأوغندا وتنزانيا ونيجيريا تعاقب على الرئاسة في كل واحدة منها رئيساً مسلماً أحياناً ومسيحياً أحياناً أخرى).

ونحـــن هـــنا لسنا بصدد تفضيل خيار على آخر (الدين أو العلمانية)، بل نحن معنيون فقط برصد مدى انعكاس منظومة القيم السياسية التي تطرحها ثقافة العولمة في الثقافة السياسية العربية المعاصرة.

وإذا انتقلـــنا إلى قطـــاع التعليم الذي يشكل مركز تعميق وعقلـــنة مـــنظومة القـــيم القومية في كل المجتمعات، فإن المؤشـــرات الكمـــية في الوطن العربـــي تشير إلى أنه خلال الفتـــرة من 1993–2009، كان عدد الجامعات الخاصة يمثل حوالي 70% من الجامعات الجديدة التي تم افتتاحها في الوطن العربـــي، غـــير أن الملفـــت للانتباه هو أن (50) جامعة جديـــدة – من مجموع 213 جامعة في العالم العربي(30) تمثل فـــروعاً لجامعـــات أجنبـــية ناهيك عن الجامعات الأجنبية المـــشتركة مـــع دول عربية مثل الجامعة الألمانية الأردنية أو الألمانية المصرية... الخ.

ولعل الظاهرة ذاتها هي التي تظهر في مجال الإعلام، إذ تشير إحدى الدراسات(31) إلى أن أول مشاريع التطوير الإعلامي في العـــالم العربـــــي تمت من خلال المساعدات الخارجية وتحديـــداً من الاتحاد الأوروبـــي عام 1993–1994، وبرز الـــدور الألماني بشكل واضح في هذا المجال، كما أن 55 من المحطات الفضائية العربية ظهرت خلال الفترة 2005–2007، لكـــنها تؤدي وظيفة مزدوجة، فهي تزيد من مساحة الحرية والوعـــي السياسي لبعض القضايا، لكنها تؤجج في كثير من الأحـــيان مشاعر التعصب القُطْري من ناحية ثانية، وهو ما يتـــضح في النـــــزعة القُطـــرية الـــتي تظهر في برامج هذه

المحطات، وهذا يعني أن العولمة تتحرك على مستويين: عولمة من فوق تقوم بها المؤسسات الرسمية والقوى الاقتصادية وعولمة من تحت تقوم بها قوى اجتماعية مشغولة بالبيئة وحقوق الإنسان ومقاومة السلطة الإقطاعية والداعية إلى التنوع الثقافي وإنهاء الفقر والعنف... الخ لكن نتائجها في الوطن العربي لا تتفق مع توجهاتها[32]، ذلك يعني أن العولمة ظاهرة جدلية، فهي ليست خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً، كما أن نجاحها في التطوير في بيئة معينة دون النجاح في بيئة أخرى يبين أثر العوامل الوسيطة التي تدفع بالعولمة في هذا الاتجاه أو ذاك، مثل بنية النظام السياسي، أو طبيعة النخب الحاكمة وغير الحاكمة، أو المنظومة القيمية للمجتمع... الخ.

وفي الوقت الذي تترك تكنولوجيا المعلومات أثراً في لبرلة المجتمع إلى حدٍّ ما (أي العمل على تحويل المجتمع في اتجاه قيم الليبرالية)، إلا أنها أدّت إلى ضعف التواصل الاجتماعي في بعض الدول العربية كالخليج بخاصة بين الشباب ومجتمعهم، حيث تراجعت نسب مشاركة الشباب في النشاطات الاجتماعية والسياسية بشكل يتوازى مع انتشار تكنولوجيا المعلومات، وأصبح التواصل بين هؤلاء الشباب والمجتمعات الخارجية أكبر من تواصلهم الداخلي[33].

كما تبيّن الدراسات الخاصة بتأثير تكنولوجيا المعلومات – باعتباره من آليات العولمة – أن هناك بعض التأثير الليبرالي في دول الخليج بفعل هذه الآليات، لكن السلطة السياسية توظف هذه الآليات في أحيان كثيرة بشكل يخدمها أكثر من خدمته للتطور الليبرالي في المجتمع[34].

وعند تحليل تأثير تكنولوجيا المعلومات التي تعدّ أحد مظاهر العــولمة على الحريات السياسية في العالم بشكل عام والوطن العربــي بشكل خاص، يمكننا تقسيم هذا التأثير إلى بعدين:

الــبعد الأول: الــتأثير الإيجابــي، لعل أبرز مظاهر تأثير تكنولوجــيا المعلومات هو دورها في التحول الذي أصاب "طبيعة" السلطة، فمتغيرات السلطة المادية التقليدية (كالثروة، والمكانة الاجتماعية... الخ) تراجعت لصالح سلطة تقوم على البعد التقني والمعرفي، أي التحول نحو سلطة التكنوقراط، مع التنــبه إلى أن نــسبة الإتاحة للوصول إلى المعرفة أكبر منها للوصول إلى الثروة أو المكانة الاجتماعية التقليدية، مما يجعل من التكنولوجيا، من هذا الجانب، أكثر ديمقراطية من غيرها مــن وســائل الإتاحة، إذ إنها متاحة لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

إن التوســع في اســتخدام الإنتــرنت وغــيره من وسائل التكنولوجــيا كالفــضائيات إلى جانــب تــأثير الوسائل التكنولوجية الأقل حداثة ساهم في:

- إطلاع المجتمعات العربية على تجارب ومظاهر الديمقراطية في المجــتمعات الأخرى، مما عزّز النــزعة الديمقراطية في العالم العربــي.
- تعلم أساليب الممارسة الديمقراطية ومفرداتها، مثل النظم الانتخابــية المخــتلفة، الحمــلات الانتخابــية، الحوار السياسي، المعارضة السياسية... الخ.
- تعلــم المخاطــر الــتي تنطوي عليها عمليات التحول الديمقراطي.

غير أن التدقيق في هذه الجوانب، يشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات كانت أسرع أثراً في بعض الدول في العالم (شرق أوروبا على سبيل المثال)، بينما كانت أقل أثراً في دول أخرى كما هي الحال في المجتمعات العربية، مع الأخذ في الاعتبار أن التحولات الكبرى في حياة المجتمعات ليست أحادية العلة، بل هي محصلة تفاعل بين عوامل متشابكة، غير أن البحث هنا يسعى إلى تحديد دور البعد التكنولوجي في هذه التحولات.

البعد الثاني: التأثير السلبي، ويبرز الأثر السلبي لتكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرة الدول على الرقابة والتنصت، حيث زادت هذه التكنولوجيا من القدرة على المراقبة بعدة أشكال:

- المراقبة المباشرة للشخص: إذ وفرت وسائل التكنولوجيا السمعية والبصرية القدرة على مراقبة الشخص مباشرة حيث يوجد، ومراقبة أقواله وأفعاله.
- المراقبة السيكولوجية: حيث يتم استخدام بعض الاختبارات العلمية (الشفوية والتحريرية) لتحديد بنية الشخص السيكولوجية من ميول وتوجهات وغيرها.
- مراقبة البيانات وتجميعها وتبادلها بين الأجهزة المختلفة، ثم توظيف هذه البيانات بشكل يحد من حرية الفرد أو يزيد من مجال التضييق عليه.

كما أنّ استخدام القوى المساندة للديمقراطية للتكنولوجيا، يقابله إمكانية استخدامها من القوى المناهضة للتوجهات الديمقراطية بنفس الكفاءة والسرعة، بل يربط بعض الباحثين

بـــين سرعة انتشار التوجهات المتطرفة في الدول الأوروبية والـــدول النامية إلى تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات، فالتنظيمات السياسية المتطرفة قومياً ودينياً تجد لها مواقع على شـــبكة الإنتـــرنت، تنشر عبرها ثقافة معاكسة للديمقراطية، وأصبحت أكثر قدرة على الوصول إلى جمهور أكبر، وأكثر قـــدرة علـــى اســـتخدام الصوت والصور الحية للتحريض الـــسياسي، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة التكلفة لإيصال هذه المعلومات أصبحت قليلة جداً رغم اتّساع دائرة متلقّيها في كلّ أركان العالم.

وقـــد دلّت دراسة كمية من خلال قياس تأثير تكنولوجيا المعلـــومات باعتـــبارها مِـــن محركات العولمة على تطور الحـــريات السياسية والحريات الاقتصادية في عينة من 30 دولة، عشر منها من الدول مرتفعة العولمة، وعشر دول ذات مـــستوى متوسط في مؤشرات تحقق العولمة، والعشر الباقية مـــن الـــدول منخفـــضة العـــولمة، وتبين من الدراسة أن تكنولوجـــيا المعلـــومات أدّت إلى تطور مستوى الحريات الاقتـــصادية بمتوســـط يعادل 4,25 ضعفاً لتطور الحريات الـــسياسية، وهو ما يفسر المضمون الفعلي للعولمة[35]، إذ يـــدل علـــى أن نتائج العولمة في البعد السياسي هي نتائج ضـــعيفة، وهو ما يفسر عدم انعكاسها في أغلب المجتمعات علـــى المسار الديمقراطي كما هي الحال في الدول العربية، بينما درجة الانخراط في آليات النظام الرأسمالي الاقتصادية – وهـــو الأهـــم مـــن وجهة نظر مراكز هذا النظام – تبدو متسارعة وأكثر عمقاً.

وتدل العودة إلى مؤشرات العولمة في الدول العربية، إلى أن لا علاقـــة بـــين مؤشرات العولمة الاقتصادية ومؤشرات العولمة الـــسياسية، فلـــو أخـــذنا على سبيل المثال كلاًّ من الأردن والبحـــرين، سنجد أن مجموع نقاط تحقق مؤشرات الحرية الـــسياسية (الحقوق السياسية، الحريات المدنية، حرية التعبير والمساءلة، حرية الصحافة، حرية تمكين المرأة) في الأردن هو 24,3 نقطـــة مقابـــل 12,6 نقطـــة في البحـــرين، بينما في مؤشـــرات الحـــرية الاقتـــصادية (السياسة التجارية، تدفق الاســـتثمار الخارجـــي، البنوك، الأجور والأسعار، حقوق الملكية) كان الأمر على عكس ذلك، حيث سجلت الأردن 24 نقطـــة مقابل 30 نقطة للبحرين[36]، وهو ما يعني أن لا علاقـــة بين درجة العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية، وهو أمر نرى أنه مرتبط بمتغيرات وسيطة مثل:

- الـــوزن الإقليمـــي للدولة، فالتطور الديمقراطي في دولة إقليمية مركزية تسمح به قوى العولمة بمقدار عدم تأثيره في مـــصالح دول المركز الرأسمالي، أما التطور الديمقراطي في دول الهامش الإقليمي فهو أمر مسموح به في حدود أوسع من الدول الإقليمية المركزية.
- الاعتبارات الثقافية والاجتماعية في كل دولة، من حيث مستوى التعليم، ونسبة الحضر من العدد الكلي للسكان، منظومة القيم السائدة... الخ.

ب. **أولوية المتغير الأمني على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى**، إذ تمثل الحريات السياسية والاجتماعية وغيرهـــا جانباً تابعاً في تطورها للجانب الأمني، سواء أكان

هذا الجانب الأمني ناتجاً عن تهديد خارجي أو داخلي حقيقي أو مفتعل.

ج. **أولوية الذكورة على الأنوثة**، تدل البيانات المتوفرة عن واقع المـــرأة العربية على أن مكانتها لا تعكس تغلغلاً لمنظومة قيم العــولمة للمجتمع العربـــي، فعند النظر في تمكين المرأة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نجد ما يلي:

1. لا تـــزيد نسبة النساء في البرلمانات العربية عن 12% في أحسن الأحوال في أية دولة عربية، وبعض الدول العربية لا تزال المرأة ممنوعة من الترشح أو الانتخاب، كما أن المـــرأة لم تحصل على حق الترشح والانتخاب في بعض الدول العربية إلا مؤخراً (الكويت في عام 2006)، إلى جانـــب أن النظرة الدونية للمرأة تَحُول دون التعامل معها في مجتمع ذكوري كإنسان مؤهل لشغل المناصب العليا(37).

ويتضح مدى تخلف الوطن العربـــي في هذا المجال عند مقارنته مع بقية دول العالم، ففي حين تحتل المرأة 9,6% من المقاعد البرلمانية في الوطن العربـــي حتى عام 2007 (مقابل 4,3% عام 1995)، فإن المعدل العالمي هو 17,7 % عـــام 2007 (مقابـــل 11,3% عام 1995)، كما أنه يصل إلى 9,8% في أفريقيا جنوب الصحراء(38)، ويدلل ذلـــك علـــى أن الزيادة في نسبة مقاعد المرأة في العالم أكثر من نسبة زيادتها في الوطن العربـــي، مما يشير إلى أن الحراك الاجتماعي في العالم أعلى وتيرة منه في الوطن العربـــي.

بـــل لعـــل من المفارقات في الحياة السياسية العربية، أن نـــسبة المـــرأة في المناصب القيادية في الأحزاب الدينية العربية أعلى منها في الأحزاب العلمانية، بل تدل بعض الـــنماذج على أن النسبة متباعدة في بعض الأحيان إلى حـــد بعيد، ففي الحزب الشيوعي اللبناني تحتل المرأة ما نسبته 2,6% من المناصب القيادية، بينما تصل النسبة في حـــزب الله إلى 22,5%، علماً أن المرأة اللبنانية حصلت علـــى حقوقها السياسية عام 1953[39]. كما يلاحظ أنه مـــن بـــين جميع الأحزاب العربية التي يصل عددها إلى حوالي 400 حزب تقريباً، لا يوجد سوى حزب واحد تقـــوده امـــرأة، وهو حزب العمال اليساري الجزائري الذي تقوده لويزة حنون منذ 1990.

2. مـــع أن انخفاض نسبة المشاركة السياسية للمرأة العربية هي انعكاس لانخفاض نسبة مشاركتها في الحياة العملية بشكل عام، حيث تمثل المرأة العربية ما نسبته 29% من العاملين، غير أن الملفت للنظر أن نسبة المشاركة للمرأة في العمـــل هـــي الأقل عالمياً من ناحية، ولكنها تزداد انخفاضـــاً في الدول العربية الأعلى دخلاً[40]، مما يعني أن الـــرفاه الاقتـــصادي لم ينعكس في التمكين الاجتماعي للمـــرأة، وهو أمر عائد للبنية الاجتماعية والثقافية لهذه الدول من ناحية ثانية.

وعند المقارنة بين واقع المرأة العربية وواقع المرأة في العالم استناداً إلى 14 مؤشـــرا من المؤشرات التي تقيس وضع المرأة في المجتمع، فإن الدول العربية احتلت من بين 120 دولة في العالم مراتب تراوحت بين

المـــرتبة 101 والمرتبة 120، أي أن الدول العربية وقعت كلها في ذيل القائمة، وهو أمر يعزز ما أشرنا له من أن قيم العولمة لا تزال ضعيفة للغاية في العالم العربي[41].

لكـــن التأمل في مؤشر تمكين المرأة باعتباره مِن قيم العولمة، يثير العديد من الملاحظات التي تحتاج إلى التنبه لدور العوامل الوسيطة التي أتينا على ذكرها (أي مجموعة العوامل التي تتدخل بين المتغير المستقل والمـــتغير التابع)، وهو ما يجعل مقاييس العولمة (كيرني وكوف) التي أتينا عليها أقل إقناعاً نظراً لإغفالها دور العوامل الوسيطة، فعند النظر إلى قـــضية المرأة التي تعدّ أحد المؤشرات على تغلغل الثقافة الليبرالية للعـــولمة تواجهـــنا إشكالية في معالجة هذا الموضوع، فما هو تعريف الفعل السياسي لنقيس من خلاله حجم مشاركة المرأة؟ هل هو الفعل المـــوجه مباشرة للسلطة السياسية سواء دفاعاً أو هجوماً عليها؟ هل النمط التربوي الذي يبدأ من الأم في المنـــزل هو فعل سياسي أم لا؟ وهـــل نمـــط الاقتـــصاد المنـــزلي هو فعل سياسي أم لا ؟ فإذا كان الإنسان حيواناً سياسياً كما يقول أرسطو، فإن قصر الفعل السياسي على العلاقة بالسلطة هو تحجيم للظاهرة السياسية.

غـــير أن الظاهـــرة السياسية شأنها شأن كل الظواهر، لها بعد مركزي، والعلاقة بين الفرد والسلطة هي بؤرة الفعل السياسي.

من ناحية أخرى، فإن منظومة القيم ومنهج التفكير وتجسداهما في بنية المجتمع وإنتاجه المادي والروحي تمثل المعنى العام للثقافة.

ذلـــك يعـــني أن علينـــا أن نجد العلاقة بين الثقافة والمشاركة السياسية من ناحية، وخصوصية دور المرأة في هذه العلاقة من ناحية ثانـــية، وهـــنا يمكن أن نلخص هذه المشكلة في قضية واحدة وهي **صعوبة النمذجة** (أي وضع كل الدول في نموذج واحد والقياس من

خلاله)، فقد دأبت كثير من الدراسات على الربط المباشر بين متغيرات بذاتها وبين مستوى مشاركة المرأة في الميدان السياسي، غير أن الواقع يشير إلى أن هذا الربط المباشر يواجه بعض المشكلات عند محاولة بناء نموذج تفسيري، ورغم أن المواقف من المرأة يسودها على المستوى العالمي نظرة دونية في كل المجتمعات (7% فقط من الوزراء في العالم من النساء)، إلا أن حدّة النظرة تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وتلعب العوامل السياسية والاقتصادية دوراً في تحديد حدة الفروق.

غير أن الربط المباشر بين المنظومة الثقافية ومدى ليبراليتها وعولمتها وبين المكانة السياسية للمرأة ومدى مشاركتها السياسية، يواجه مشكلة تفسير العديد من الظواهر التي لا تتسق مع هذه النظرة، وهو ما نستدل عليه بالمؤشرات التالية التي تعبر عن نماذج مختلفة من دول في أقاليم متعددة من العالم[42]:

1. مشكلة الربط بين سيادة قيم الذكورة وبين ضعف مشاركة المرأة السياسية: إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر أن نيوزيلندا منحت المرأة حق الانتخاب عام 1893 باعتبارها أول دولة في العالم، بينما انتظرت المرأة السويسرية حتى عام 1971 أي بفارق زمني يقارب الثمانين عاماً؟ رغم أن المجتمع التقليدي أوسع قاعدة في نيوزيلندا منه في سويسرا.

   وكيف نفسر أن نسبة النساء في البرلمان الأوغندي أكثر من ضعف نسبتهن في المجتمع الفرنسي أو الياباني.

   وتدل أدبيات الثقافة الهندوسية على نظرة أقل تحيزاً ضد المرأة، لكن ذلك لم ينعكس على نسبة مشاركتها السياسية أو دورها السياسي في المجتمعات الهندوسية بشكل يختلف كثيراً عن المجتمعات النامية الأخرى، كما أن نسبة مشاركة النساء في

الانتخابات الرئاسية الأمريكية تتفوق على نسبة مشاركة الرجال منذ 1980.

2. مـــشكلة الربط بين ضعف نسبة مشاركة المرأة والقيم الدينية مع التركيز على القيم الدينية الإسلامية بشكل محدد؟ في هذه الحالة كـــيف نفسر ما ورد في تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2005 بـــأن الحركات الإسلامية تقف في طليعة الحركات السياسية في مجـــال تمكين المرأة في العالم العربـــي، وكانت نسبة المرشحات لحزب الدعوة الإسلامي العراقي تصل إلى 30%، كما أن إحدى الدراســـات تـــبين أنـــه مـــن بين 48 حزباً دينياً شاركت في الانتخابات في الوطن العربـــي خلال الفترة من 1968–2008، كـــان مـــنها 17 حزباً (35,4%) تؤيد مساواة المرأة مع الرجل مساواة تامة ومطلقة.

وعند النظر إلى المجتمعات الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية، نجد أن نـــسبة النـــساء في الهيئات السياسية (السلطة التنفيذية، الإدارة المحلـــية، السلطة التشريعية) في دول مثل كوستاريكا والأرجنتين تـــصل إلى 35%، بينما في دول كاثوليكية أخرى في نفس القارة أقل من ذلك كثيراً.

3. مشكلة الربط بين قوة النـــزعة القبلية وبين ضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي، وتستدعي هذه الفرضية تفسير كيف تتمثل المـــرأة في مجتمع قبلي حاد كالمجتمع الرواندي (حيث انقسام إثني حاد بين الهوتو والتوتسي) بنسبة 48,8% في البرلمان لتحتل بذلك المرتبة الأولى في العالم، وهي نسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف النسبة في الولايات المتحدة، بل وأعلى من جميع دول الشمال الأوروبـــي التي تعد الأكثر تطوراً في هذا المجال على المستوى العالمي.

4. الربط بين مستوى التعليم وبين تمكين المرأة: وهنا كيف نفسر أن الأردن يحتل المرتبة 109 عالمياً في مستوى تمثيل المرأة سياسياً بينما تحتل السودان المرتبة 85 والمغرب المرتبة 78 رغم أن الأردن متقدم عليهما بشكل واضح في مستوى التعليم ونسب الأمية؟

ولو انتقلنا إلى أوروبا سنجد أن نسبة وجود المرأة في المناصب السياسية في فرنسا 12%، بينما في ألمانيا تصل إلى 32,2% (أي أكثر من 2,5 ضعف)، وفي جمهورية التشيك تصل إلى 17% بينما في اليونان حوالي نصف هذه النسبة (8,7%)، رغم أنّ الفارق في نسب التعليم بين هذه الدول لا يكاد يذكر.

وعند المقارنة الأوسع على المستوى الأوروبي، نجد أن هناك 8 دول أوروبية يتشكل برلماها من 30–39% من النساء، بينما هناك 10 دول فيها نسبة تقل عن 10%، وهناك 20 دولة بين 10–19%، و6 دول بين 20–29%، ودولة واحدة أكثر من 40%، رغم التقارب الكبير في مستويات التعليم.

5. الربط بين مستوى الدخل أو الفقر وبين ضعف المشاركة السياسية للمرأة، وفي هذه الحالة سنلاحظ المفارقة الشديدة مع هذه الفرضية وهي أن دول الخليج العربية هي الأعلى دخلاً بين الدول العربية وهي الأكثر تخلفاً في مجال تمكين المرأة سياسياً، ففي حين يبلغ معدل دخل الفرد في الإمارات المتحدة 11 ضعفاً لدخل الفرد التونسي، إلا أن الإمارات تحتل المركز 126 في تمكين المرأة بينما تونس تحتل المرتبة 27.

ما الذي نصل له من المؤشرات السابقة:

1. صعوبة الربط المباشر بين الثقافة أو الدخل أو مستوى التعليم أو الدين وبين مشاركة المرأة، أي أن وضع أنماط ثقافية معينة،

وربــــط نــــسب المشاركة فيها بشكل وثيق هو أمر لا تدل عليه المعطـــيات المجتمعية الدولية، وهو أمر تروِّج له ثقافة العولمة من خلال ما أطلق عليه فاليرشتاين مصطلح الجيوثقافي (Geoculture) حيث يتم تفسير عدم سيادة القيم الليبرالية والانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة في بعض المناطق من خلال ربط الانغلاق والتخلف والاستبداد السياسي بسيادة قيم معينة مثل الدين والقبلية والأمية والذكورة... الخ[43]. وقد لاحظنا عند تطبيق ذلك على مشاركة المرأة السياسية عدم إمكانية وضعها في نموذج تفسيري متكامل، ممـــا يـــستدعي الـــبحث عن عوامل وسيطة أخرى لتجعل هذا التفسير ممكناً.

2. بـــدا لـــنا أن العوامل الوسيطة بين الثقافة والمشاركة للمرأة تمثل عاملاً يساعد على فهم العلاقة، وقد تتمثل هذه العوامل الوسيطة في الآتي:
   1. طبـــيعة النخبة السياسية (التي تصوغ الدستور أو تضع النظم الانتخابـــية... الخ)، وتكفي المقارنة بين النخبة السياسية في الـــسعودية والنخبة السياسية في الكويت أو البحرين لتفسير الفارق في البيئة السياسية بينها.
   2. طبـــيعة النخبة النسوية ودرجة فعاليتها، فالدول التي عرفت حركات تحرر وطنية أو تغلغل الاستعمار فيها فترات طويلة تختلف عن المجتمعات المغلقة تاريخياً.
   3. الـــتاريخ الـــسياسي للدولة ممثلاً في نظم الحكم المتعاقبة أو مستوى التطور الحزبـــي... الخ.

من كل ما سبق، نستدل على أن المؤشرات السياسية التي تناولناها في الـــصفحات الـــسابقة لا تدل بأي شكل من الأشكال على انعكاس

ثقافـــة العولمة السياسية على الوطن العربـــي، رغم أن أعلى مؤشر من مؤشـــرات العولمة في الوطن العربـــي هو المؤشر السياسي كما لاحظنا عـــند قياس المؤشرات. ويزداد هذا التناقض حدة إذا اعتبرنا أن مؤشرات العـــولمة السياسية في المقاييس الدولية المتمثلة في عدد السفارات وعضوية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمشاركة في عمليات حفظ الـــسلام التي يشرف عليها مجلس الأمن الدولي لا تمثل المؤشرات الأكثر أهمـــية في مجـــال العولمة السياسية، بل لا بد من التركيز على مؤشرات أخـــرى مـــثل درجـــة انتشار أيديولوجية الليبرالية الجديدة في المجتمع العربـــــي، حجم القواعد العسكرية الأجنبية التابعة للمراكز الرأسمالية، المـــيول الأيديولوجية للنخب السياسية، وهي مؤشرات تزيد من مستوى العـــولمة الـــسياسية بشكل لا يتناسب مع ضعف ثقافة العولمة السياسية، ويـــبدو أن عمـــق الـــثقافة التقليدية وتركيبة المجتمع العربـــي (القبلية، الذكـــورية، الغيبية... الخ) بنتا جداراً عالياً بين ثقافة العولمة وبين المجتمع العربـــــي، ناهـــيك عن أن السلوك السياسي لقوى العولمة تجاه القضايا العـــربية كـــان غالباً سلوكاً سلبياً مما ساهم في تكريس نوع من الحذر الكامن في الوعي واللاوعي العربـــي تجاه الثقافة الوافدة.

ولكـــي نـــدلل على أن المؤشرات المعتمدة في المقاييس الدولية لقـــياس الـــبعد السياسي في ظاهرة العولمة غير كافية، سنتوقف عند أربعة أبعاد سياسية تشكل بعضاً من مظاهر العولمة المغيبة في المقاييس الغربية بشكل واضح:

الـــبعد الأول: نمـــوذج ما يسميه العديد من الدراسات ظاهرة "الإرهـــاب"، والـــتي يعد الوطن العربـــي طبقاً لهذه الدراسات أحد مـــصادر هـــذه الظاهرة. فقد خلصت إحدى الدراسات الأكاديمية للعلاقة بين العولمة والإرهاب إلى عدد من النتائج الهامة(44):

أ. احتل الشرق الأوسط خلال الفترة من 1989-2006 المركز الأول عالمياً في عدد العمليات "الإرهابية" (ونستخدم التعبير هنا دون تبنٍّ لمعناه المتداول)، وهو ما يساوي 44,7% من مجموع العمليات في العالم، بينما كان نصيب المنطقة خلال الفترة من 1970-1997 حوالي 13,46% (وتحتل المرتبة الرابعة من بين خمس مناطق في العالم)، والملفت للنظر أن زيادة عمليات "الإرهاب" تركزت في الدول العربية التي تزايدت فيها مؤشرات العولمة في فترة ما بعد 1989 بخاصة بعد البدء في سياسات الإصلاح الاقتصادي في أغلب الدول العربية، ويكفي التنبيه إلى أن مؤشر الارتباط التكنولوجي (أحد مؤشرات العولمة) ساهم في مساعدة التنظيمات السياسية "الإرهابية" من خلال شبكات الإنترنت التي تعد من آليات العولمة في مجالات التجنيد وجمع الأموال وتأمين الدعاية وتشكيل الرأي العام، وتسهيل التواصل بين الخلايا في مناطق مختلفة.

ب. تشير قائمة المنظمات "الإرهابية" التي تعتمدها وزارة الخارجية الأمريكية حتى بداية عام 2010 إلى وجود 46 منظمة "إرهابية" على المستوى العالمي، منها 21 منظمة في الدول العربية، أي بنسبة 45,7% من مجموع هذه التنظيمات[45]، ورغم أن المعايير المعتمدة من الخارجية الأمريكية للتصنيف هي معايير غير دقيقة من وجهة نظرنا، إلا أن ذلك فتح المجال لاتفاقيات أمنية بين الدول الغربية الكبرى بشكل خاص والدول العربية، مما جعل من الأمن الداخلي العربي جزءاً من استراتيجيات دول العولمة، الأمر الذي سمح بتبادل المعلومات واختراق الطائرات الأمريكية الحربية لأجواء دول عربية والقيام بمهام عسكرية ضد تنظيمات محلية، مما جعل من مفهوم السيادة غير ذي معنى.

البعد الثاني – الشركات الأمنية الدولية الخاصة العاملة في الوطن العربي والتي تعد أحد مظاهر العولمة، فرغم أن شركة بلاك ووتر (Blackwater) قبل أن تتحول إلى شركة (xe) أخذت الاهتمام الأكبر إلا أن عمل هذه الشركات في الدول العربية أكبر مما يعتقد، والجدول رقم (4) يوضّح مدى عولمة ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة وحجم عملها، ويتركز عمل العديد منها في المنطقة العربية في دول الخليج العربي[46].

الجدول رقم (4): شركات الأمن الدولية في العالم

الشركة	عدد الدول التي تعمل فيها عالمياً	عدد موظفي الشركة
G4S (incl. ArmorGroup, Wackenhut, Ronco)	بريطانية فروع في 37 دولة وتعمل في 110 دول	570 ألف
Securitas	سويسرية فروع في 24 دولة وتعمل في 30 دولة	250 ألف
CSC (incl. DynCorp)	مركزها أمريكا تعمل في 29 دولة	92 ألف
L-3 (incl. MPRI, Titan)	أمريكية تعمل في5 دول	60 ألف
Guardsmark	أمريكية تعمل في 5 دول	18 ألف
CACI	أمريكية تعمل في دولتين	12 ألف
Control Risks	بريطانية تعمل في 21 دولة	غ.م
Janusian	بريطانية وفروعها في 4 دول وتعمل في 100 دولة	غ.م
Olive Group	بريطانية/9 فروع/نشاط 100 دولة	غ.م
Global	بريطانية/10 فروع	غ.م
Secopex	فرنسية/تعمل في 3 أقاليم أفريقية وآسيوية	غ.م
Ultra Services	تركية/تعمل في العراق	غ.م

وتشير التقارير المختلفة إلى أن هذه الشركات تمتلك معسكرات تـــدريب ولها سجون ولا تخضع للقوانين المحلية بشكل يفتح ثغرات واسعة في جدار السيادة الذي تعتبره الدول أحد أبرز سماتها.

وتمارس هذه الشركات العولمة من خلال المظاهر التالية:

1. تشكل نمطاً من الخصخصة، فبعد أن كانت الدولة تحتكر "القوة الخـــشنة" المتمـــثلة في القوة العسكرية والأمنية، أصبحت هذه الشركات تزاحم أجهزة الدولة بعضاً من وظائفها ولو في حدود جنينية حتى الآن.
2. تدل المؤشرات المتوفرة إلى أن هذه الشركات تساهم في تشجيع الكفـــاءات على الهروب من المؤسسات العسكرية، حيث تصل الأجـــور إلى مـــا بين 400–600 دولار يومياً، وتصل أحياناً إلى 1000 دولار يومياً.
3. تمارس هذه الشركات على الدول التي تعمل فيها من أجل إعادة صياغة تشريعاتها بما يسمح لها بالعمل في داخل هذه البلاد ضمن ظروف تحددها الشركة، وهو ما يمثل تقليصاً آخر لمفهوم السيادة وحدودها.
4. تـــنقل هذه الشركات الأسلحة عبر الحدود دون خضوع لرقابة الـــسلطات الحكومـــية في هذه البلاد، علماً أنها تمارس عمليات الـــنقل في حوالي 50 دولة منها دول عربية، بل يعمل في العراق حوالي 55 شركة من هذه الشركات.
5. تمارس هذه الشركات عمليات تجنيد الأفراد عبر الحدود وتنقلهم من دولة إلى أخرى.

والملاحـــظ أن مقايـــيس العـــولمة الغـــربية التي أتينا عليها في الـــصفحات السابقة لا تدمج هذه المؤشرات ضمن مؤشرات العولمة

الـــسياسية بشكل واضح ودقيق، لأن نقطة الضعف المركزية في هذه المقاييس هي أنها معنية بالمؤشرات التي توحي بجانب إيجابـــي للعولمة، مع تغييب المؤشرات السلبية لها، وهو ما يجعل من مؤسسات القياس هـــذه إحدى أدوات ترويج ثقافة العولمة في العالم بشكل عام والعالم العربـــي بشكل خاص.

ولا شـــك أن دمج المؤشرات التي أتينا عليها في البعد السياسي وغيرهـــا من المؤشرات التي سنأتي عليها في الأبعاد الأخرى للعولمة، سيغير من حجم ظاهرة العولمة في الوطن العربـــي.

الـــبعد الثالث: من الضروري الإشارة إلى عولمة السجون والتي تـــشكل الـــدول العـــربية مـــن أبرز الدول المشاركة فيها، إذ تشير الدراسات إلى أن هناك 66 دولة تحتفظ بسجون "معولمة"، منها تسع دول عـــربية(47)، وتعني عولمة السجون أن تحتجز دولة معينة في أراضيها ســـجناء يحملون جنسية دولة ثانية وذلك لحساب مصلحة دولة ثالثة وعبر شركات طيران أو وسائط نقل تابعة لدولة رابعة. وبغض النظر عـــن التفسيرات السياسية لهذا السلوك، فإن الأمر يعني تماهي الحدود الفاصـــلة بـــين الأمن المحلي والأمن الخارجي، وترابط عمل الأجهزة الأمنـــية المحلية والخارجية مع تجاوز واضح للقيود الدستورية في هذه الدولة أو تلك. ويرتبط بهذه الظاهرة بروز موضوع عولمة القضاء، إذ أصبح بإمكان منظمات دولية أن تشكل محاكم لها صلاحيات محاكمة زعمـــاء وقـــادة سياسيين متجاوزة القضاء الوطني وتشريعاته، وتدل الأرقام المتاحة أنه حتى عام 2007 كان هناك 300 قاض دولي يعملون في مجـــال النظر في قضايا حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم، وقـــد كانت الدول العربية من ضمن هذه المناطق كما هي الحال في السودان وليبيا وفلسطين ولبنان(48).

البعد الرابع: الأثر السياسي للشركات متعددة الجنسية (أو عابرة القوميات): وسنعود في الصفحات القادمة إلى الدور الاقتصادي لهذه الشركات في الوطن العربي، لكننا سنركز هنا على دورها السياسي باعتبارها مِن أبرز آليات العولمة، حيث يبرز هذا الدور السياسي في:

أ. طلب هذه الشركات بصورة غير مباشرة في أغلب الأحيان من دولها ممارسة الضغوط على دول أجنبية تعمل فيها هذه الشركات أو تسعى للدخول إليها.

ب. إثارة بعض القضايا في المحافل الدولية بطريقة غير مباشرة ضد دول معينة.

ج. التأثير المباشر في سياسات بعض الدول عبْر سفارات دول هذه الشركات وملحقيها التجاريين.

د. التأثير في سياسات بعض الدول عبر الضغط على أفراد في حكومات تلك الدول بوسائل مختلفة.

ولكي نوضح دور هذه الشركات في ممارسة الضغط السياسي من ناحية ومدى نفوذها الدولي يكفي الإشارة لدور هذه الشركات في طرح قضية "الإرهاب" على الأمم المتحدة عام 1969 من خلال نفوذها في اتحادات الطيارين ومنظمات الطيران المدني.

ويمكن اعتبار ظاهرة الفساد السياسي تعبيراً مكثفاً عن الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، سواء شركات البترول الأكثر أهمية في الوطن العربي أو غيرها من الشركات التي تعمل في قطاعات أخرى.

ووفقاً لأنصار العولمة، فإن الفساد السياسي يتناسب عكسياً مع تنامي ظاهرة العولمة، إذ إن انتشار القيم الديمقراطية من خلال

تـــزايد الـــشفافية والمحاسبة والمساءلة وحكم القانون سيؤدي إلى تـــراجع ظاهـــرة الفساد، كما أن انتشار وسائل الإعلام وتدفق رسائلها عبر المجتمع من الداخل والخارج، جعل السلطة السياسية تحـــت أنظار الجمهور مما قلل من فرص ممارستها للفساد بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية، وهو الأمر الذي شرحه أحد أبرز منظِّـــري العولمة أنتوني غدنـــز (Anthony Giddens) بالقول إن "تزايد اتهامات الفساد التي تواجهها الحكومات في العالم في الفترة الأخـــيرة لا يعـــود إلى تـــزايد ظاهرة الفساد بل لتغير بيئة عمل الحكـــومات الـــتي أصـــبحت تشارك المواطنين في بيئة معلومات واحدة"(49)، فأصبحت هذه الحكومات مكشوفة للمواطنين أكثر من ذي قبل.

لكـــن العولمة قد تؤدِّي إلى نتائج معاكسة، فالعولمة تغلب نخب الـــسوق علـــى نخب الديمقراطية نتيجة حدة الاستقطاب الاجتماعي الـــذي تفرزه، بما يعنيه من اتساع التفاوت الاجتماعي الناتج أساساً عن تطبيق سياسات اقتصاد السوق والخصخصة ونـــزع الحماية عن القطاعات الأفقر وتهميشها، مما يعني نقل القرارات من يد الأغلبية إلى يـــد النخبة المتميزة مالياً والمستثمرين الأجانب، وبالتالي استبعاد تأثير المـــواطن العادي عن مجال التأثير في القرار، كما أن النـــزعة الفردية الـــتي تفرزها ثقافة السوق تؤدي إلى تنامي ظاهرة اللامبالاة وضعف المـــشاركة الـــسياسية، وهو أمر تدل عليه نسب المشاركة السياسية المتـــراجعة في أغلـــب دول العـــالم، مما يضعف من التأثير في سلوك السلطة.

الجدول (5):

الفساد السياسي والعولمة السياسية

في الدول العربية لعام 2009

الدولة	**الفساد السياسي**[50] رتبة	نقاط	**العولمة السياسية** نقاط	**الترتيب** دولياً
الإمارات	22	7	51,51	126
الأردن	49	5	85,50	39
الكويت	66	4,1	60,25	110
البحرين	46	5,1	44,64	144
المغرب	89	3,3	89,25	28
مصر	111	2,8	93,35	12
عمان	39	5,5	43,10	148
تونس	65	4,2	87	34
الجزائر	111	2,8	85,28	41
سوريا	126	2,6	57,43	116
السعودية	63	4,3	58,58	111
السودان	176	1,5	55,91	118
لبنان	130	2,5	78,68	58
قطر	22	7	48,36	132
اليمن	154	2,1	63,12	103
ليبيا	130	2,5	58,41	112
العراق	176	1,5	53,37	123

ومـــن الملاحـــظ طـــبقاً للجدول رقم (5) أن مستوى العولمة الـــسياسية في الدول العربية لا يتناسب مع مستوى الفساد السياسي، إذ احتلت قطر الرتبة الأولى للدول العربية الأقل فساداً سياسياً (حيث حققـــت 7 نقـــاط من 10)، إلا أنها احتلت مرتبة متأخرة في العولمة الـــسياسية، بيـــنما احـــتلت مصر المرتبة الأولى في مؤشرات العولمة الـــسياسية علـــى المستوى العالمي لكنها كانت ضمن مجموعة الدول الأكثـــر فـــساداً سياســـياً (حيث حققت 2,8 نقاط من أصل 10)، وتنطـــبق نفـــس الملاحظة على كل من الإمارات العربية والكويت والبحـــرين والمغرب وعمان وتونس والجزائر والسعودية ولبنان، وهو ما يؤكد أن العولمة السياسية تقود إلى مزيد من الفساد السياسي الذي تعد الشركات متعددة الجنسية أحد محركاته.

وقـــد دلّـــت دراسة كمية أخرى، أن قياس العلاقة بين الفساد السياسي والعولمة السياسية خلال الفترة من 1995-2005 وصل إلى نفس النتائج من تأكيد زيادة العولمة السياسية للفساد السياسي[51].

ومـــن الـــضروري أن ننوِّه إلى مسألة دور الشركات متعددة الجنـــسية في موضـــوع حقـــوق الإنسان، إذ تدل تقارير ما يسمى (Business Group) التي تعمل في نطاق منظمة العفو الدولية لتتبع خروقات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان في الدول المضيفة ودول المقـــر على حد سواء، إلى جانب ما تقوم به الأمم المتحدة من خلال (Global Compact) والتي تلاها إنشاء لجنة فرعية لتشجيع مراقبة حقـــوق الإنسان في الشركات متعددة الجنسية من خلال ما يسمى (UN Norms)، على أن الشركات متعددة الجنسية التي تعهدت بمراعاة حقوق الإنسان (مراعاة المقاييس الدولية للعمل، والبيئة، وعدم تقديم الرشاوى... الخ) هي فقط 3% من الشركات[52].

المبحث الثاني:

جيوبولتيك العولمة في المنطقة العربية

إذا كانت العولمة تسعى في بعض مراحلها لتشجيع التكامل الإقليمي في الجانب الاقتصادي خطوةً نحو هدفها الاستراتيجي، فإنها تعمل أيضاً عبر قواها المركزية على تكييف وتوظيف هذه الأقاليم في بناء التحالفات السياسية أو العسكرية، ولعل مؤشرات القياس التي أتينا عليها في مقاييس كيرني وكوف تشير في جوهرها لمثل هذه التوجهات بخاصة ما يتعلق منها بالاتفاقيات الدولية أو المشاركة في بعض علميات السلام الدولي.

ومع انهيار الكتلة الاشتراكية، طرحت الدول الرأسمالية بشكل أساسي عدداً من المشروعات السياسية الكبرى التي تستهدف دمج المنطقة العربية في إطار يتجاوز الحدود القومية للمنطقة، ليدخل في إطار البعد الجيوسياسي للعولمة[53]، حيث يلاحظ أن المنطقة العربية هي المنطقة التي تنفرد بسمة محددة وهي أن العولمة أفرزت نتائج لا تتسق مع موقع الدول العربية في مقاييس العولمة كما أشرنا سابقاً.

فقد طرحت الدول الرأسمالية على المنطقة العربية مشروعين كبيرين هما مشروع الشرق الأوسط (الجديد والكبير) ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط (الذي بدأ باسم المشروع المتوسطي)، ولا نريد الدخول في خلفيات هذين المشروعين ودوافعهما، بل سنركز على صلتهما بالعولمة في المنطقة العربية.

يتضمن المشروعان أبعاداً سياسية (إصلاح النظم السياسية) وأبعاداً اقتصادية (اللبرلة من ناحية وترابط اقتصاديات المنطقة بالدول الرأسمالية سواء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير أو أوروبا

في الاتحاد من أجل المتوسط) وأبعاداً اجتماعية (مرتبطة بالمرأة والتعليم والبيئة والمجتمع المدني وقضايا الأقليات).

ولما كانت مواضيع الطاقة (بعداً اقتصادياً) والموقع الاستراتيجي للمنطقة (بعداً سياسياً) وتنامي البعد الديني (بعداً سياسياً اجتماعياً) هي مواضيع لها انعكاساتها العالمية وبأشكال مختلفة، أدركت قوى العولمة المتنافسة فيما بينها أهمية المنطقة، وضرورة وضع تصورات استراتيجية للتعامل معها بشكل يراعي التحولات الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بخاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

وتدل مؤشرات العولمة التي أتينا عليها في بداية هذه الدراسة على أنّ العولمة انتهت إلى نتائج معاكسة لما تروّجه أيديولوجية الليبراليين الجدد، لأن الضرورات الجيواستراتيجية اقتضت ذلك، فقد أدى المزيد من لبرلة اقتصاديات المنطقة إلى "تدعيم قوة الدولة في مواجهة المجتمع" وبالتالي تعطل المسار الديمقراطي وإحلاله بإجراءات شكلية، كما أدى تكاتف العولمة الاقتصادية مع موازين القوى الإقليمية إلى عرقلة التغير في النظم السياسية في المنطقة من الداخل، وقد بدا ذلك واضحاً في مناسبتين هما:

1. انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على المنطقة: ويكفي أن نشير في هذا الجانب إلى ما قاله وزير الخارجية الكويتي خلال مؤتمر القمة العربي الاقتصادي الذي عُقد في الكويت في عام 2009، من أن العرب خسروا (رغم ضعف مؤشرات العولمة الاقتصادية لديهم) ما قيمته 2,5 تريليون دولار من جراء الأزمة العالمية. وأن 60% من مشاريع التنمية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي قد أُرجئت أو تم إلغاؤها[54].

2. التنافس الإيراني الإسرائيلي على موقع القوّة الإقليمية أو الدولة المركز (Core State) وهو ما عزّز التنافس العالمي على المنطقة وعمق ارتباطاها بقوى العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[55].

ونرى لزاماً في نهاية هذا الجزء من دراستنا لجيوبولتيك العولمة أن نتوقف عند تأثير العولمة في المجتمع الصهيوني، بخاصة أن تأثيرها السلبي أو الإيجابي في إسرائيل ينعكس على المنطقة العربية دون ريْب[56].

ويمكن تحديد آثار العولمة في الكيان السياسي والاجتماعي الإسرائيلي على النحو التالي:

1. تأثير العلمنة كأحد سمات العولمة في المجتمع الصهيوني: تتمثل الإشكالية المركزية من وجهة نظرنا في الفكر الصهيوني العلماني في انشطار هذا الفكر في توجهاته، فهو في توجهاته العلمانية يدعو إلى الانغماس في قوى الدفع المركزية في المجتمع الدولي من خلال تشكيل منظومة إقليمية (شرق أوسط كبير أو صغير) يكون الكيان الإسرائيلي مركزاً لها، ولكنه من ناحية ثانية في مضمونه الاجتماعي يدعو للتفتت ومؤازرة القوى الاجتماعية التقليدية (الطوائف والأقليات) في سعيها إلى الانفصال عن مجتمعاها[57]، ويبدو ذلك في بُعديْن، تأييد انفصال الأقليات في الدول العربية من ناحية، وحضّ اليهود على عدم الاندماج في مجتمعاهم أو الذوبان فيها، وهو أمر يتسق مع الدعوات الحالية ليهودية الدولة التي يتبناها نيتنياهو.

لكنْ للعلمنة بعدٌ آخر، فإذا كانت العلمنة تنطوي على دفع الدين للتقوقع في المعابد، وعزله عن المجتمع وحراكه الاجتماعي

والــثقافي والاقتصادي، فإن ذلك سيهز الأساس الذي بُنيت عليه الدولة اليهودية وسيجعل من الحق التاريخي المدعى غير ذي معنى، وهو أمر نتلمسه في عبارة "هاركابـــي" في مقدمة دراسة هامة له حيث يقول "إن الفكر الصهيوني أصبح في حالة تضاد مع الرؤية العالمــية"، ثم يــضيف في موقـــع آخر من دراسته "إن أوروبا والــولايات المــتحدة ستحتفظان بسيطرة ثقافتهما في المستقبل المــنظور، ومع أن الثقافة الإنسانية ستكون أكثر تنوّعاً.. إلاّ أنّ نــصيب المــوروث الثقافي اليهودي في الثقافة العالمية سيتناقص، وسوف لن يستمر تمتع اليهود وإسرائيل بهذه المكانة الخاصة"[58].

ويتحسس شيمون بيريز هذه الإشكالية التي توجِّه مجتمعه بالقول "يستخدم الإنسان المعاصر في حياته لغتيْن، لغة الاتصال الشفوي ولغـــة الحاســوب، وعلى الثقافات القومية أن تكافح لاستمرار جــذب العقل الإنساني الذي يسعى لاستيعاب العلوم الكوْنيّة، وإن الــتحدي الــذي يواجه الشعب اليهودي في عالم اليوم هو كــيف يدافع عن تراثه"، ويخلص بيريز في تقديره لإمكانية تأدية الشعب اليهودي لهذه المهمة بالقول "إن الشعب اليهودي تقليدياً هــو شــعب الكتاب، لكن الكتاب في عصرنا الحالي يحتاج إلى مقاومــة شــديدة ليحتفظ بمركزه في مواجهة الشاشة، وعمق الكــتاب سينخرط في مواجهة مع سرعة الشاشة، ومن الصعب علــى ثقافة خمسة ملايين أن تقاوم ثقافة عالمية ذات تأثير قوي وفعّال"[59].

إنّ القــبول العربــي بالعلاقة الطبيعية مع إسرائيل يسهل لها أداء وظيفتها في نطاق العولمة، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وسيطرة الولايات المتحدة على مناطق النفط سيطرةً مباشرة، ضعفت إلى

حد ما المكانة الاستراتيجية لإسرائيل، ممّا دفعها لطرح مشاريع – كالـشرق الأوسـط الجديد – للحفاظ على مكانتها في إطار الاستراتيجية الغربية بشكل عام.

2. أشـرنا في غير هذا المكان من دراستنا هذه، إلى أنّ العولمة تدفع نحو التحول من الدولة القومية إلى "الوطنية الدستورية"، أي تحلل الدولة من الارتباط بهوية اجتماعية تاريخية، وأصبحت كل الدول والأيديولوجيات والأفكار والأديان مفتوحة للعضوية فيها، حيث أصبحت الدول تضفي جنسيتها على أفراد ليس لهم صلة تاريخية بهـا، بيـنما تتقـبل كل الأديان والأيديولوجيات الدخول فيها والانـتماء لهـا، غير أن اليهودية – ديناً ودولة – يمثلان نظاماً اجتماعـياً مغلقـاً، فهـي لا تقبل غير اليهود، وتُصرّ الحكومة الإسـرائيلية حالـياً علـى "يهودية الدولة"، وهو أمر معاكس لتوجّهات العولمة.

3. تـراجع مكانة الأيديولوجيا في العلاقات الدولية: لقد تنبأ عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بيل في ستينات القرن الماضي بتراجع مكانـة الأيديولوجيا، وتحدث بريجنسكي في نظرية التقارب عن تلاقـح الـرأسمالية والاشـتراكية باتجاه تقارب بينهما، وجعل غورباتـشوف عـنوان أحد فصول كتابه البيريسترويكا "تحييد الأيديولوجـيا"، وبـنى الزعيم الصيني دينغ هيساو بنج رؤيته في بـرنامج التحديـثات الأربعـة علـى أكـبر قدر من تقليص الأيديولوجـيا في سياسة الدولة الصينية المعاصرة، وتحتل اليابان مكانـاً دولياً مرموقاً بسياسة ميركنتيلية بحتة، ورأى فوكوياما أن الـتاريخ وصل إلى نهايته بانتصار النظرية الرأسمالية وانتهى بذلك الـصراع الأيديولوجـي، وهذه كلها نماذج تؤكد تراجع مكانة

الأيديولوجــيا في المجــتمع الــدولي المعاصر من منظور مفكِّري العولمة.

وهنا لا بد من التساؤل كيف سيؤثر ذلك في مكانة الأيديولوجيا الــصهيونية؟ يقول هاركابــي "إن الصهيونية أصبحت مثار سخرية الــشباب في إســرائيل"[(60)]، ورغم أن بعض المعطيات لا تؤيّد هذه الصورة التي رآها هاركابــي، لكن الأمر الأهم ليس الواقع الحالي بل الاتجاه العالمي الذي أشرنا لبعض جوانبه في الصفحات السابقة.

خلاصــة الأمر في هذا الجانب تشير إلى أنّ العولمة ليست خيْرًا مطلقــاً للكيان الإسرائيلي، بل تشتمل على أبعاد خطرة عليه، لكن القبول العربــي بإسرائيل سيجنّبها العديد من سلبيات العولمة.

تأثير العولمة الاقتصادية في الوطن العربي

لعلّ المدخل الأنسب لتناول انعكاسات العولمة على الوطن العربي من الناحية الاقتصادية هو بطرح التساؤل التالي: هل أدّت آليات العولمة مثل مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) والشركات متعددة الجنسية وغيرها إلى تحسن في مستوى الاقتصاد العربي؟ وهل أدت آليات العولمة إلى تراخي النزوع العربي نحو التكامل الاقتصادي بمستوياته الإقليمية المختلفة؟

ونظراً للتباين الشديد بين بنية الاقتصاديات العربية ونظمها الاقتصادية ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي وآليات العولمة، فمن غير الممكن النظر إلى الآثار بشكل جماعي، بل لا بدّ من وضع التباين بين الدول العربية موضع الاعتبار.

فعند النظر إلى علاقة الدول العربية مع منظمة التجارة العالمية، سنجد أن هناك ست دول عربية ليست عضواً في المنظمة لأسباب مختلفة، ومنها دول ذات وزن هام في الاقتصاد العربي، وهي الجزائر وليبيا والسودان ولبنان واليمن وسوريا. كذلك لا بد من التنبه إلى أن هناك دولاً عربية دائنة وأخرى مدينة، ودولاً ترتبط

عملاتها الوطنية بعملات دولية وأخرى غير مرتبطة. وسيتضح معنا في الصفحات القادمة أن هناك فارقاً واضحاً في عدد الشركات متعددة الجنسية بين دولة وأخرى، فبعضها لديها مئات الشركات والبعض الآخر عشرات. لكن ذلك لا يمنع من محاولة رسم صورة للآثار العامة للعولمة في الاقتصاديات العربية:

1- مستوى العولمة الاقتصادية في الدول العربية:

عند قياس مؤشرات العولمة الاقتصادية في الوطن العربي، تبين لنا أن أغلب الدول العربية وقعت بين الدول المتوسطة الدنيا أو الضعيفة في هذا الجانب، أي أن درجة انخراط الاقتصاد العربي في العولمة ما زالت ضعيفة، أي أن آليات العولمة المركزية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات متعددة الجنسية... الخ) لا تزال ذات تأثير محدود، ويكفي التوقف عند المؤشرات التالية حتى عام 2005[61].

أ. بلغ نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم 4,1%، منه 50% في دول النفط العربية وهي تشكل حوالي 7% من مجموع سكان الدول العربية.

ب. كان نصيب الدول العربية من السياحة الأجنبية في العالم 5,2%.

ج. بلغ حجم التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة العالمية 4,2%.

د. وصل مجموع الاحتياطيات النقدية العربية بالعملات الأجنبية ما مجموعُه 5,5% من الاحتياطيات العالمية.

هـ. يمثّل نصيبُ الوطنِ العربي في عمليات الاندماج في الشركات المتعددة الجنسية حوالي 0,5%، بينما نصيب فرنسا وحدها يصل إلى 11,6%.

وعـــند النظـــر إلى الشركات متعددة الجنسية التي تُعد مِنْ أهمّ آلـــيات العـــولمة كمـــا أسلفنا، نجد أنه من أصل 82 ألف شركة أم (رئيـــسة) يعمل في الوطن العربـــي 487 شركة في عام 2009، ومن أصل 807 آلاف شركة فرعية على المستوى العالمي هناك 4686 منها تعمـــل في الـــوطن العربـــي، وتتوزّع الشركات متعدّدة الجنسية في الوطن العربـــي على النحو التالي:

الجدول (6): الشركات متعددة الجنسية في الدول العربية لعام 2009

الدولة	عدد الشركات الرئيسة	عدد الفروع
تونس	142	2895
عمان	92	49
الإمارات العربية	77	796
الكويت	45	31
السعودية	35	97
البحرين	26	64
لبنان	26	58
الأردن	11	33
مصر	10	271
بقية الدول العربية	23	392

ذلـــك يعـــني أن نـــسبة الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربـــــي هي 0,59% من الشركات الأم العاملة في العالم، وحوالي 0,58% من الفروع لهذه الشركات. وتبرز خطورة الشركات متعددة الجنسية في قطاع الاقتصاد السياسي من خلال:

أ. تعطـــيل الجهود الحكومية في التحكم في تدفق الأموال من الدولة وإليها.

ب. تعطيل قدرة الحكومات على فرض مقاطعة اقتصادية (وقد كان ذلك واضحاً في المقاطعة العربية لإسرائيل) أو تنظيم الإنتاج.
ج. جعل العلاقات الاقتصادية بين الحكومات أكثر تعقيداً.

وتتفق أدبيات نقد العولمة على مجموعة من المنافع والمضار للشركات متعددة الجنسية في المجال الاقتصادي، وهو ما يمكن تلمسه في الدول العربية:

أوّلاً: المنافع، وتتمثّل في:

- تدفّق الاستثمارات بما يساعد على زيادة حجم الناتج المحلّي.
- زيادة معدّلات التصدير من خلال زيادة الفائض في الأسواق المحلية.
- تطوير مستوى الإنتاج من خلال توفير تقنيات أكثر تطوراً من التقنيات المحلية.
- تؤدّي المنافسة بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسية إلى دفع الشركات المحلية لتطوير إنتاجها.
- خلْق فرص عمل جديدة مما يساعد على امتصاص البطالة وإضعاف احتمالات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
- المساعدة "أحياناً" على تنقية البيئة.

ثانياً: المضارّ، وتتمثل في:

- أن استراتيجيات الإنتاج والتصدير قد لا تتطابق مع التخطيط الاستراتيجي للدولة المضيفة.
- تلجأ الشركات متعددة الجنسية أحياناً إلى شراء أسهم بأسعار عالية في الشركات المحلية بهدف تصفيتها أو دمجها ممّا يسهّل عمليات الاحتكار التام.

- تلجأ بعض الشركات أحياناً إلى تخفيض أسعار منتجاها في مرحلة من المراحل لتحطيم الشركات المحلية التي تكون في أغلب الأحيان أقل قدرة تنافسية مع الشركات متعددة الجنسية.
- تعزيز النزعة الاستهلاكية في المجتمع.
- قد تؤدي الشركات متعددة الجنسية إلى خلق فجوات في مستويات الدخل على المستوى الاجتماعي، وفجوات أخرى على مستوى إقليمي، حيث تتطور المناطق التي توجد فيها هذه الشركات بشكل أفضل من مناطق أخرى.
- تلجأ بعض الشركات إلى التهرب الضريبي وخلق فرص أكبر للفساد الاقتصادي.
- استقطاب أفضل الخبرات في المجتمع المحلي عبْر الإغراء المادي والمعنوي مما يحْرم الشركات المحلية من خبراقم.
- تلجأ بعض الشركات في بعض الأحيان إلى شراء كميات كبيرة من النقد الأجنبي من أسواق الدولة المضيفة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية.

أمّا في مجال الاستثمار الأجنبي بين العرب والعالم، فإن المؤشّرات الكمية تشير إلى أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي ارتفعت في عام 2008 إلى 96,5 مليار دولار مقابل 80,8 مليار دولار عام 2007 (وهي تمثل 5,3% من إجمالي الاستثمارات العالمية)، وبالمقابل فإن الاستثمارات العربية في الخارج أخذت منحى معاكساً، فقد تراجعت الاستثمارات العربية في الدول غير العربية إلى 39,7 مليار دولار عام 2008 مقابل 51,8 مليار عام 2007، بسبب تزايد تأثيرات الأزمة المالية العالمية من ناحية والقيود في الأموال العربية في إطار مكافحة الإرهاب من ناحية أخرى، كما

انخفضت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود إلى أقل من 24 مليار دولار[(62)].

ولكـــي ندلّل على أن الضغط في البيئة الدولية يدفع للانكفاء نحـــو البيئة الإقليمية وبالتالي تعزيز الحس القومي، هو ظاهرة تنامي عـــودة الأمـــوال العـــربية إلى المنطقة سواء بعد 11 سبتمبر أو ما أصبحت تشعر به البنوك العربية بعد عام 2003 (غزو العراق) وبعد إنشاء منظمة التجارة والتداعيات التي ترتّبت عليها، وقد أشار وزير التجارة والصناعة المصري في عام 2009 إلى أن نسبة الاستثمارات العـــربية البينية إلى الاستثمارات العربية خارج الوطن العربـــي هي 750/1، لكـــن أحـــداث 11 سبتمبر أدّت إلى زيادة الاستثمارات العـــربية البينـــية خلال ثمانية أعوام بنسبة 50%[(63)]، وهو ما يعزّز الترابط القومي.

لكـــن العولمة من ناحية ثانية، تخلق تراخياً في الانتماء القومي، فالـــرغبة في الهجـــرة نتيجة "قسوة الوطن"، والاطّلاع على الثقافات الأخـــرى بخاصة تلك التي لها قوة جذب كبيرة، والإحساس بنجاح نماذج ثقافية غير الثقافة القومية من خلال الاطّلاع على هذه النماذج عبر السياحة أو الهجرة أو العمل يعزّز سمة التراخي هذه.

ولكـــي نـــدلل على "قسوة الوطن" والانجذاب إلى المجتمعات الأخـــرى بخاصـــة في أوساط النخب، نشير إلى أن معدل الهجرة بين الكفاءات العربية، أو ظاهرة هجرة الأدمغة تصل إلى 70 ألف سنوياً، وهـــو ما يكلف الاقتصاد العربـــي حوالي 1,5 مليار دولار سنوياً، وأن 50% من الأطباء يتوجهون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، و23% من المهندسين و15% من العلماء، بل إن الدراسات تشير إلى أن 34% من الأطباء الأكثر نشاطاً في أوروبا هم من العرب، كما أن

54% من الطلاب العرب لا يعودون إلى بلادهم بعد إكمال دراستهم[64].

وعند النظر في العمالة العربية المهاجرة، نجد أن هناك حوالي 13 مليون عربي يعملون خارج أوطانهم، من بينهم 5,8 مليون يعملون في المنطقة العربية، وبلغت تحويلات هؤلاء العاملين عام 2009 حوالي 35,1 مليار دولار بتراجع يصل إلى 6,6% عن عام 2008، وبمقارنة هذه المبالغ مع حجم تجارة الدول العربية البينية، فإن تحويلات العاملين العرب إلى دولهم تصل في بعض الدول 40% من إجمالي تجارتها العربية، بينما ترتفع إلى غاية 190% في دول عربية أخرى، كما هي الحال في تجارة الأردن ومصر ولبنان مع العالم العربي[65]. كما أن العمالة العربية المهاجرة إلى دول الخليج تناقصت من 72% عام 1975 إلى 31% عام 1990 إلى 25% عام 2006، وحلّ الآسيويون محلهم، وهو ما يعني "قسوة الوطن الصغير وقسوة الوطن الكبير"، بكل ما لذلك من انعكاسات سلبية على قوة الانتماء[66].

وتشير البيانات المتوفرة عن حجم التجارة العربية البينية أنها لم تتجاوز 10% في أفضل الفترات منذ عام 1970 إلى عام 2008، وعند مقارنة هذه الأرقام بالكتل الإقليمية الأخرى في العالم نجد أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأخيرة في حجم التجارة الإقليمية، فهي تصل في أوروبا إلى حوالي 61,7% وفي منطقة النافتا إلى 47,6%، ومجموعة المركوسور في أمريكا اللاتينية إلى 18,2% وفي الآسيان إلى 21,2، بل حتى في النظم الإقليمية العربية الفرعية نجد أن نسبة التجارة البينية في منطقة المغرب العربي لم تتجاوز 3% وفي منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تتجاوز 7% في أفضل السنوات[67]. كما أن المقارنة بين التغيرات الاقتصادية في الدول العربية التي انضمت إلى

منظمة التجارة العالمية وتلك التي لم تنضم لا تدل على فوارق ذات معنى في مستوى الأداء الاقتصادي لكليهما سواء في معدلات التغير في الدخل الفردي أو مؤشرات التنمية البشرية الأخرى[68].

ورغم بعض التغيرات الإيجابية في التكامل الإقليمي العربي خلال السنوات القليلة الماضية مثل تخفيض التعرفة الجمركية طبقاً لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة العربية وتنامي السياحة البينية العربية والتحسن في طرق المواصلات الرابطة بين الدول العربية، إلا أن آثار ذلك تبقى محدودة، وهو ما توضِّحه كافة المؤشرات الكمية التي أتينا على ذكرها.

إن المؤشرات السابقة تدل على أن الدول العربية تقدم نموذجاً فريداً، فلا هي ناجحة في الدخول إلى العولمة بغض النظر عن أوزارها، ولا هي ناجحة في الاستعاضة عن هذه العولمة بتكامل إقليمي على غرار التكتلات الإقليمية الأخرى.

ثانياً: تزايد ظاهرة الخصخصة في اقتصاديات الدول العربية بفعل ضغوط العولمة، وهو ما يعني تخلِّي الدولة عن العديد من الوظائف التقليدية التي اعتاد المواطن تلقيها من السلطة السياسية.

تعني عملية الخصخصة نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، سواء أخذ ذلك شكل الإدارة أو الإيجار أو المشاركة أو بيع قطاعات تملكها الدولة بالكامل أو جزء منها، سواء كان ذلك في قطاعات النشاط الإنتاجي أو في مجالات تقديم الخدمات العامة كالبريد والمياه والكهرباء والتعليم، وتأخذ عملية الخصخصة أحد الأشكال التالية:

أ. بيع الشركات الحكومية للجمهور بشكل عام أو للعاملين في هذه الشركات بشكل خاص.

ب. تأجير القطاع الخاص الأصول التي تملكها الحكومة مدى طويلاً وفقاً لشروط معينة يفترض أنها لمصلحة المجتمع.

ج. التعاقد مع القطاع الخاص على إدارة قطاعات الخدمات الحكومية مع الالتزام بشروط معينة.

د. تصفية الوحدات الحكومية عديمة الجدوى الاقتصادية وبيعها للقطاع الخاص.

غير أن تزايد الخصخصة في الاقتصاد العربي أدّى إلى خلل في العدالة الاجتماعية، وإن تفاوت هذا الخلل من دولة إلى أخرى نظراً لظروف داخلية كما أسلفنا.وتشير نتائج مؤشرات التنمية البشرية التي نشرتها الأمم المتحدة عام 2009 إلى أن 65% من السكان العرب يقعون ضمن الدول ذات المستوى المتوسط والمتوسط الأدنى في التنمية البشرية، وإذ كان المعدل العالمي للتنمية البشرية هو 0,753، فإن المعدل العربي هو 0,719، أي أقل من المعدل العالمي، كما أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الرابعة من بين ستة أقاليم في العالم من حيث التنمية البشرية[69]. كما تشير بيانات الفقر في الدول العربية إلى أن معدلات الفقر ارتفعت إلى نسبة 40% في 7 دول عربية كانت هي السّبّاقة للخصخصة بناءً على طلبات البنك الدولي لإعادة الهيكلة الاقتصادية[70].

البترول العربي والعولمة:

يشكِّل البترول العربي أهمَّ الموارد الاقتصادية العربية وبنسبة كبيرة تصل إلى 65% من حجم الاقتصاد العربي، بل يُعدُّ العمادَ الرئيس للدخل في معظم الدول البترولية العربية، وقد ارتبط البترول العربي بداية بالشركات الدولية الكبرى من خلال عقود الامتياز

(Concession) ولـــيس من خلال عقود إيجار (Lease) كما كانت الحال في الولايات المتحدة، ويعطي عقد الامتياز الذي يتم بين الحكومة وشركة أجنبية خاصة الحق في الاكتشاف والتطوير والإنتاج لكل ما هو تحـــت الأرض، وغالـــباً ما كان العقد يمتد مدة تتراوح ما بين 50–60 سنة، بينما الإيجار يقيّد الشركة فترةً أقلّ من عقود الامتياز.

ذلك يعني أنّ قطاع البترول كان في بداياته من ضمن محركات العولمة عبر الدور الكبير لشركات البترول الدولية.

لكن مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أدت إلى تأمـــيم البتـــرول العربـــي وسيطرة شركات وطنية عربية على هذا القطاع، غير أن أسواق النفط لم تعد تتأثر بمواقف دول البترول فقط بـــل أصـــبحت من ضمن آليات العولمة، من خلال تدخل وكالات دولـــية كـــوكالة الطاقة ومنظمة الأوبك والأسواق الفورية (كسوق روتـــردام) وجماعـــات البيئة إلى جانب الدور التقليدي للشركات، ناهيك عن تأثير آليات الطلب والعرض.

لكـــن الـــنفط العربـــي – في ظلّ حجم الاحتياطي المؤكد منه والذي يصل إلى حدود 64% من احتياطيات العالم – عوْلَم الصراع في المـــنطقة العـــربية، وجعل الجيوش من عشرات الدول تتدفق إلى المـــنطقة، مع استقرار قوّات وقواعدَ وأساطيلَ في المنطقة، كما لعبت شـــركات نفطـــية مـــثل هالبيرتون دوراً في التحريض على احتلال العـــراق. ولا شك أن النفط العربـــي سيبقى في المدى المنظور عاملاً في تزايد ترابط الوطن العربـــي مع العالم من خلال:

- الترابط العسكري بحكم التنافس على النفط.
- توفير مداخيل للدول العربية تعزز تجارتها الدولية وزيادة تشابك اقتصاديات المنطقة مع العالم.

- جذب المزيد من الاستثمارات الدولية وتحسين فرص الاستثمارات العربية في الخارج.
- جـــذْب أعـــداد كبيرة من العمالة المهاجرة من مناطقَ مختلفة في العالم.
- زيـــادة استخدام وسائل الاتصال في دول الخليج ممّا يعزّز التدفق الإعلامي الخارجي نحو المنطقة العربية، ويبقيها عرضةً للتأثيرات الـــسلبية لهـــذا الـــتدفق الإعلامي بخاصة في ظل هشاشة البنية الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات.

خلاصة الأمر في القطاع الاقتصادي، فإن العولمة الاقتصادية في الوطن العربـــي ضعيفة للغاية إذا استثنينا قطاع الطاقة.

تأثير العولمة الاجتماعية في الوطن العربي

يُقصد بالعولمة الاجتماعية من وجهة نظر علماء اجتماع العولمة "مجموع المتغيرات العالمية التي تؤثّر في حياة وعمل الأفراد والأسر والجماعات من بطالة وظروف عمل ومستويات دخل وحماية اجتماعية والتأثير في الهوية الاجتماعية والثقافية والهوية الوطنية والقومية ومدى تماسك المجتمعات وتفكّكها"[(71)].

ويُعدّ أنتوني غدنز الذي أشرنا له سابقاً إلى جانب رولاند روبرتسون (Ronald Robertson) أكثر منظّري العولمة عناية بالبعد الاجتماعي لظاهرة العولمة.

فغدنز يربط بين ثورة الثقافات الفرعية (الدين، العرق، الجنس، القبيلة، الطائفة، اللون، اللغة) وبين العولمة، باعتبار الأولى رد فعل للثانية، كما أنها – أي العولمة – خلقت هوامشَ اقتصادية داخل دول العولمة نفسها كما هي الحال في هونغ كونغ في الصين أو شمال إيطاليا أو وادي السيليكون في كاليفورنيا، أو المنطقة المحيطة ببرشلونة في شمال إسبانيا التي امتدت إلى فرنسا، وهو ما يخلق فوارقَ جهوية بين مناطق الدولة تزيد من ثورة الثقافات الفرعية إذا اتّسقت حدود هذه المناطق مع حدود وجود هذه الثقافات الفرعية.

ورغم أنّ هذا الشكل من التباين بين المركز والهامش غير متوفّر في الدّول العربية نظراً لهشاشة القاعدة الصناعية في الدول العربية، فإنّ الأمر يأخذ شكلاً مختلفاً عبْرَ ظاهرة "التحضّر" (Urbanization) والنزوح المستمر من الريف إلى المدينة مع كل الآثار المترتبة على ذلك، ولكن ما هي العلاقة بين التحضّر والعولمة؟

أدَّى ظهور المدن من الناحية التاريخية إلى تقسيم العمل بين عمّال المدن من ناحية والعمال والفلاحين خارجها من ناحية ثانية، وهو ما ساهم في خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين قطاعات الإنتاج في الدولة الواحدة، غير أنّ النزوح المتواصل من الريف إلى المدينة أدَّى إلى انخراط عدد أكبر من الأفراد في عمليات العولمة التي غالباً ما يكون مركزها في المدينة نظراً لتكثيف عمليات التبادل التجاري فيها. لكن هذا النزوح حمل معه منظومة قيمية تتصادم مع المنظومة القيمية السائدة في "أسواق" المدينة، وأصبحت ضواحي الفقر والعشوائيات تشكّل التناقض الصّارخ بين قطاعيْن في المدينة ذاتها، وأصبحت المدينة مركزاً للمواجهة بين العولمة والحداثة من ناحية وقيم المجتمع الريفي المهاجر من الناحية الثانية.

وقد ربط غدنز بين العولمة والحداثة دون نَفْيه التامّ لبُعد العولمة التاريخي، وتقوم أفكارُه الرئيسة على[72]:

1. انفصال الزمان والمكان (Time-space distanciation): لقد كان الزمان والمكان محدّديْن بموقع معيَّن، طلوع الشمس وغروبها، أو الفصول الأربعة التي تحدد علاقاتنا المكانية والزمانية، وباختراع الساعة أصبح من الممكن القول إنّ الزّمان أصبح مفصولاً عن المكان، وإنّ الزمان والمكان أصبحا ظواهر "فارغة"، فقد أدّت الساعة والرزنامات ومواعيد حركة القطارات والطائرات... الخ

إلى تزامن الوقائع، الأمر الذي يجعلنا قادرين على تنسيق حركتنا معاً رغم التباعد المكاني.

والوقت والمكان من وجهة نظر غدنـــز ليسا إلا مجردات لتنظيم حياتـــنا الاجتماعـــية، وحـــيث إن الساعة ساعدتنا على تنسيق نـــشاطاتنا مـــع الآخـــرين فإنها أدت إلى توسيع نطاق علاقاتنا الاجتماعية من ناحية، وإعادة موضعة الثقافة "المنقولة من مكان" في مكـــان آخر، وبالتالي نحن نستهلك ثقافة الآخرين من ناحية أخرى.

لقـــد أعادت بعض الدول العربية النظر في أيام العطلة الأسبوعية للـــتوافق مع عمل المؤسسات المالية غير العربية، وأصبح التقويم المـــيلادي هـــو الـــسائد على حساب التقويم الهجري في معظم المؤســـسات العربية، وأصبحت الفضائيات العربية توزّع برامجها علـــى أســـاس توزيع زمني يراعي التباين في التوقيت بين مجتمع عربـــي وآخر.

2. إنّ نظـــم الخبراء أو التكنوقراط (Expert Systems) التي أفرزتها التكنولوجـــيا، تعني أن الفرد يتلقى النصح والمعرفة من أشخاص آخـــرين لا يَـــراهم ولكنهم يتحكمون في سلوكه (كمقالات الصحف الأجنبية التي تحتوي معلومات من طبيب في مكان معيّن يتحدّث عن طعام معيّن وتؤدي إلى تغيير في سلوكنا الغذائي).

ويركّـــز غدنـــــز علـــى الـــثورة الإلكترونية ويرى أن الاتحاد الـــسوفياتي كان يحقق حتى سبعينيات القرن العشرين معدل نمو اقتصادي يتساوى مع مستواه في الدول الصناعية الرأسمالية، لكن السوفيات لم يتمكنوا من مجاراة الثورة الإلكترونية بسبب طبيعة الـــرقابة في النظام السياسي السوفياتي، فالثورة الإلكترونية تعتمد

على تدفق المعلومات، وهو أمر غير متاح في النظم الشمولية، ممّا أعاق تطور تجارته وتبادل معلوماته مع الآخرين.

ويقرّ غدنـــز أنّ العولمة تتّسم في العديد من قسماتها "بالأمْركة" كما يتضح في النماذج التالية:

- انتشار الرموز الثقافية الأمريكية.
- تركّز أغلب الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة.
- السيطرة الاقتصادية والعسكرية على مناطقَ واسعة في العالم.

وعند النظر من هذه الناحية فإنّ آثارها تبدو واضحة في الوطن العربـــي لا سيّما من حيث انتشار الرموز الأمريكية في الثقافة العربية والسيطرة الاقتصادية والسياسة والعسكرية (وهو ما أشرنا له سابقاً). وهناك بعد اجتماعي آخر يحلله غدنـــز وهو الفقر الناتج عن العولمة والذي يستدلّ عليه بالمؤشرات التالية:

- تراجع نصيب الفقراء على مستوى العالم من الدخل العالمي.
- تراجع دخل 20 دولة من دول جنوب الصحراء الأفريقية إلى أقلّ ممّا كان عليه عام 1980.
- تبـــيع الـــشركات مـــتعددة الجنسية في العالم النامي سلعاً غيْر مسموح تداولها في الدول الصناعية، كالأدوية والمبيدات الحشرية والـــدخان عالي النسبة من النيكوتين، وهو الأمر الذي دعا أحد الباحـــثين إلى القـــول بدلاً من القرية العالمية يجب الحديث عن "الـــنهب العالمي" (Global Village-global pillage)، ومعلوم أن في المنطقة العربية 17% من السكان يعيشون دون مستوى 2 دولار يومياً.

غيْـــر أن غدنـــــز يعلل الفقر بتحميل مسؤولية بسيطة للدول الغنية، ويرى أن العالم أصبح غير مركزي، وأنه مثلما يؤثر الغرب في

العـــالم فإن العالم يؤثّر في الغرب، وهو ما أطلق عليه اسم الاستعمار العكسي (Reversed Colonization)، أي عودة الآخرين للتأثير في الغـــرب، مقـــدِّما أمثلة على ذلك مثل صبغ مدينة مرسيليا الفرنسية بالصبغة العربية، وظهور قطاع مسخّر للتكنولوجيا المتطورة في بعض الـــدول النامـــية كالهند مثلاً أو دبـــي، أو بيع الأفلام البرازيلية أو التركية في الوطن العربـــي.

وللـــتخلص مـــن الآثار السلبية للعولمة، يطالب غدنـــز بتعميم الانفـــتاح التجاري وعدم اللجوء للنـــزعة الحمائية لأنها تحرم الدول الفقـــيرة من مكاسب التجارة الخارجية وتشعل الحروب التجارية بين الدول الغنية، واستناداً إلى ذلك يطالب غدنـــز ببناء مؤسسات دولية تناسب العولمة التي تعصف بالمؤسسات القديمة، ويحدد غدنـــز عدداً مـــن الجـــوانب الهامة التي ركّز عليها، ويرى أنّ المنظور الاقتصادي للعولمة أغفل أبعاداً مثل:

أوّلاً: مفهـــوم المخاطرة، يرى غدنـــز أن الإنسان في التاريخ القديم كان يخاف من الطبيعة، ولكنه أصبح حالياً يخاف ممّا يفعله هو للطبـــيعة، أو نتائج ما يقوم به بفعل التصنيع والثورة العلمية، فالعلم خلق مخاطرَ لا ندرك نتائجها كالأسلحة النووية والبيئية.

ويرى غدنـــز أن مفهوم المخاطرة ينطوي على معنى الاحتمالية وعدم اليقين (وهو ما يتّضح في عمل شركات التأمين)، ولكنها تعني بشكل أساسي التوجّه نحو المستقبل والتحلل من الماضي، بينما تركِّز المجتمعات التقليدية كالمجتمع العربـــي على الماضي وعلى إرادة القدر والحـــظ... الخ، بيـــنما انـــتقل مجتمع العولمة إلى فكرة ضبط نتائج المستقبل اعتماداً على تغيير نقوم به نحن لا القدر والقوى غير المرئية، ومن هنا كان التعامل مع نوعين من المخاطر:

- مخاطر خارجية تأتي من الطبيعة أو من التقاليد السائدة.
- مخاطر مصنوعة: وهو الناتج عن تأثير تطور معرفتنا بالعالم، وهي مجموعة المظاهر التي ليس لدينا معرفة بها ولا بد من التعامل معها كمخاطر البيئة.

والملاحظ أن الثقافات التقليدية كالثقافة العربية ترتكز بشكل أساسي على المخاطر الخارجية التي تتمثل في الأبعاد الميتافيزيقية أو الإرث الأنثروبولوجي للمجتمع، بينما الثقافة المعاصرة ترتكز على المخاطر المصنوعة المترتبة على التجديد العلمي وهو ما شكَّل نقلةً ثقافية هامة أدّت بدورها إلى اندفاع الثقافة الأولى للدفاع عن نفسها في مواجهة الثقافة الثانية.

ذلك يعني أنّ العوْلمة نقلتْ المجتمعات إلى التعامل لا مع عدوّ واضح بل مع خطر ما لا ندري من هو، بل لا ندري ما إذا كان ذلك هو بمثابة مخاطرة أو فرصة.

ثانياً: التقاليد، لقد حطّمت العولمة التقاليد عبْرَ خلق رموز ثقافية جديدة، كما دفعت الأديان إلى تعاون فيما بينها لمواجهة الفيضان العلماني، وهو الأمر الذي قد يقود إلى تحول في النظم الدينية على المدى البعيد.

ثالثاً: العائلة، يرى غدنز أن العائلة المعاصرة تمثل المكان الذي تتصارع فيه الحداثة والتقليدية، وقد عرف العالم بعد العولمة ثورة في العلاقات الاجتماعية ولو أنها ثورة غير متوازنة ومتباينة آثارها من مكان إلى آخر، حيث نلاحظ تزايد النقاش حول العلاقات الجنسية وتنظيم الأسرة، ولعل دراسة الوضع الاجتماعي العالمي توحي بعدد من المؤشّرات:

- تزايد حالات الطّلاق في كلّ العالم.

• انــتقال الــزواج من حالة أو اتفاق تعقده أسرتان أو عشيرتان وتحددان طقوسه إلى علاقة يحددها فردان فقط.

• تزايد فصل الجنس عن مفهوم الإنجاب والتكاثر، إذ يلاحظ تنامي العلاقــات الجنسية دونَ زواج، والارتباط العاطفي القائم على الإشــباع الجنسي بدلاً من إشباع الرغبة في الإنجاب، حيث إن 25% من النساء الغربيات لا يرغبن في الإنجاب، والإحساس بأن الأطفــال أصبحوا عبئاً أكثر من كونهم عوناً اقتصادياً، وهو أمر بــدا يأخذ طريقه إلى الثقافة العربية بدليل تناقص معدل الإنجاب في الدول العربية.

• التــرابط بين الديمقراطية والمساواة الجنسية (الجندرية)، وهو ما أدَّى إلى مفهوم ديمقراطية المشاعر (Democracy of Emmotion)، ويبدو هذا التداخل في:

- ضعف السلطة السياسية يقابلها ضعف السلطة الأبوية.
- المشاركة في الديمقراطية يقابلها المشاركة في القرار المنــزلي.

رابعــاً: المجــتمع المدني، يرى غدنــز أن العولمة جعلت عوامل التغيير تأتي من الخارج ممّا هدّد القيم والمؤسسات التقليدية عبر وسائل الاتــصال، لكــن الــتغير الكــبير هو في توجّه الأفراد إلى الانتماء للجمعــيات الطوعية على حساب الانخراط في عضوية الأحزاب (في بــريطانيا يــبلغ عــدد أعــضاء الجمعيات الطوعية 20 ضعفاً لعدد المنخــرطين في الأحــزاب)، وأغلــب هذه الجمعيات متخصّصة في موضــوع واحد (single Issue group)، والعزوف عن المشاركة في الانتخابات كما أشرنا سابقاً.

كــل ذلك لأن التغيير يأتي من الخارج لا من المؤسسات القديمة أو مــن داخل الأحزاب، كما أن الديمقراطية تمثل نظاماً مَرِناً وقادراً

علـــى التكـــيف مـــع التغيرات، وحيث إن العولمة تُفْرز العديد من التغيرات فإنها فرضت على الدول أن تتكيف معها بخلق نظم سياسية مرنة تتناسب والمجتمع الإلكتروني السريع.

نظرية روبرتسون:

ركّـــز روبرتسون على البعد الثقافي خلافاً لغيره، ورأى أن علم الاجتماع التقليدي بقي أسير الدولة القومية، بمعنى أن ميدانَه محصور في الجماعـــات والأنساق الفرعية، لذا لا بد من علم اجتماع عولمي ينظر إلى العالم نسقاً واحداً.

لقد أدَّى تماهي الحدود إلى أن الجميع أصبح يسعى للإجابة عن نفـــس الأسئلة، وقد أدت العولمة إلى إعادة الأسئلة الميتافيزيقية ولكن بـــشكل عالمـــي لا مجـــزّء، وبكيفـــية أكثر وعياً، وبناء عليه يرى روبرتسون(73):

1. بدأ الفرد تكيفه مع متطلبات نسقه الأول وهو الأسرة، ثم أصبح يعمـــل علـــى التكيف مع مجتمعه، وهو الآن يسعى للتكيف مع عالمـــه (عولمته)، وهذا يعني أن البعد الاجتماعي للفرد مرّ تاريخياً بأربع مراحل:
   - مرحلة الفردية (Individualization)
   - مرحلة المجتمعية (societalization)
   - مرحلة التدويلية (internationalization)
   - الإنسانية (humanization)
2. إن العـــولمة أعادتـــنا إلى الهـــم الميتافيزيقي، فظواهر الاستنساخ وحقوق الإنسان وأسرار الكون والطبيعة، جعلتنا نفكر من نفس قاعـــدة البـــيانات، على خلاف ما كانت عليه الحال في التاريخ

الماضي حيث كانت قاعدة البيانات تختلف حسب تنوّع البيئة أو الظروف الاجتماعية المحيطة.

3. من المؤكّد أنّ الفرد يسعى للتميّز عن مجتمعه، والعولمة دفعت المجتمعات إلى محاولة التميز عن عالمها الكلّي على غرار الفرد. وحيث إن أنماط الاقتصاد والسياسة والاتصال وغير ذلك أصبحت واحدة، فإن المجتمعات لم يبقَ لها طريق للتميز إلا البعد الديني وهو ما يفسر عودة الأديان للظهور من جديد.
وقد أخذ التميز الديني الجديد محاولة إعادة الدين إلى حلبة السياسة لتأكيد هذا التميز، وقد أدَّى إلى ما أسماه عالمية الخاص وخاصية العام (universalization of particular and particularization of the universal)، وبالتالي على ظاهرة "العولمحلية" (Glocalization) (بدمج كلمتيْ global local and).

4. يفسّر روبرتسون التفكّك الاجتماعي العالمي بأنه إعادة تنظيم للنظام الاجتماعي العولمي، وهو الذي يترافق مع ظهور شبكة من المنظّمات التي تسعى لوضع قاعدة الترابط الاجتماعي الجديد من خلال ربط الأقليات المختلفة في مناطقَ متعدّدة من العالم ببعضها البعض أو ربط الجمعيات البيئيّة أو الجمعيات العلمية... الخ.

ومع الإقرار بأهمية المؤشّرات التي يشير لها كل من غدنز وروبرتسون، فإن الملاحظ عليهما إغفال دور القوى الدولية الرأسمالية في تعزيز نزعة التفكك في بعض المناطق أكثر من غيرها.

ومن غير الممكن الانتهاء من العولمة الاجتماعية دون التوقف عند تأثيرها في الظاهرة الدينية في الوطن العربي، بخاصة أن هذه الظاهرة عرفت تزايداً لجمهورها ولأحزابها مع محاولات قوى العولمة التغلغل في البنية العربية.

ولتحليل العلاقة بين العولمة والظاهرة الدينية لا بد من التوقف عند الملاحظات التالية:

1. النزعة العلمية في تفسير الظواهر: إن العودة التاريخية لمسيرة الفكر الإنساني في فكه لطلاسم ما حوله من مظاهر كونية في الطبيعة أو في ذاته يشير إلى مسار بدأ بطغيان التفسير الميتافيزيقي على كل الظواهر (البرق والرعد والخصب والجدب والعقم والنصر والهزيمة والزلازل والمرض.. الخ)، ثم بدأ الفكر الإنساني يسعى إلى أن ينظم ملاحظاته لما يحدث ليقدم تفسيراً له، وبدأ التفسير "العلمي" الإنساني يساهم في تفسير الظواهر على حساب تضييق المساحة التي يحتلها التفسير الميتافيزيقي، وساهمت كل الحضارات في هذا الجانب عبر جهود إنسانية مشتركة ومتراكمة ومتثاقفة.

ومع انتصارات العلماء المتلاحقة، تعززت ثقة الإنسان بقدرته على فهم ما حوله، وأصبح تنامي هذا الجانب يتّسع على حساب الثقافة والتفسير الميتافيزيقي، وهو ما أوصل إلى علمنة المعرفة والوعي، واستبعاد الدين من المنظومة العلمية في المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث الغربية.

وقد حملت أدوات العولمة هذا الأمر إلى بقية المناطق، وأصبحت المنظومة العلمية في الجامعات العربية (والدول النامية الأخرى) تقوم على ما تقدمه المنظومة المعرفية الغربية بشكل أساسي، وأصبح الطالب العربي لا يجد أية مشكلة في إكمال دراسته في أية جامعة غربية مع بقية الطلاب الغربيين.

وهنا يطرح التساؤل الهام: هل ستعرف المنظومة التعليمية العربية على المدى البعيد تحوّلاً في مضمونها على غرار ما حدث في المجتمع الغربي؟ أي هل سيتم التضييق التدريجي على التفسير

الميتافيزيقي ليصل الوطن العربي إلى حد حصره في أماكن العبادة فقط؟ وبغض النظر عن رغباتنا، فإننا نعتقد أن هذا هو الاحتمال الأرجح رغم أنه سيترك جراحاً غائرة في الجسد العربي، فالنظرة إلى تفسير الظواهر كافة (الطبيعية والبيولوجية والنفسية والسياسية... الخ) كانت تخضع للتفسير الديني بشكل مطلق في مراحل التطور الأولى في نشوء المجتمع الإنساني، ثم بدأ الإنسان يراكم معارفه عبر التاريخ ويكتشف بنفسه التفسير للظواهر، واستمرت عملية التراكم هذه في الاتساع في الوقت الذي كان التفسير الديني يضيق تدريجياً، إلى أن وصلنا إلى فصل الدين عن الدولة، تمهيداً لصراع حول فصل الدين عن المجتمع، غير أن المشكلة هي أن الكثير من الباحثين يستقطع من التاريخ مرحلة معينة - كالمرحلة الحاضرة - ويُسْقطها على المستقبل، متجاهلاً أن الظواهر التاريخية لا ينظر لها إلا عبْرَ اتجاهها التاريخي، ولعل تعبير أريك فروم عن الدين الصناعي (أي منظومة أخلاقية يضعها الفرد ولا تهبط عليه من مكان آخر) هو أفضل تعبير عن هذه الوضعية التي نتوقعها.

2. فصل الدين عن الدولة: يشير المسح التاريخي لطبيعة النظم السياسية في العالم، أن أغلب النظم السياسية في التاريخ كانت نظماً دينية (الإمبراطورية المسيحية، الإسلامية، إمبراطورية إشوكا البوذية، الممالك الصينية... الخ). غير أن الرصد التاريخي يشير إلى اتجاه يتمثل في تواري النظم السياسية الدينية تدريجياً، ولم يبقَ حتى الآن في الأمم المتحدة إلاّ دولتان تُصنَّفان باعتبارهما نظماً سياسية دينية هما إيران والفاتيكان (وقد يضاف لهما السعودية) من أصل 191 دولة أعضاء.

ولـــيس الباحث في حاجة إلى جهد كبير ليرى انعكاس ذلك في الـــنظم السياسية العربية، رغم اشتراط دساتيرها أحياناً أن يكون الـــرئيس مـــسلماً أو أن يكون الإسلام مصدراً (رئيساً أو أحد المصادر أو المصدر الوحيد) للتشريع.

ولا شك أن تغييب الدين من النظم السياسية هو أحد مكونات ثقافة العولمة، وهو ما يعيدنا لطرح سؤال جديد هو: هل ستتجه الدســـاتير العـــربية تدريجياً لمزيد من التقارب مع نمط الدساتير الغربية لا سيما في مصادر التشريع ومعايير تولِّي السلطات العليا في الدولة؟

من الملاحظ أن الدول الإسلامية الأكثر عولمة كتركيا على سبيل المـــثال ســـارت في هذا الاتجاه، وهو ما يعني أن النظم السياسية العـــربية ستنفصل تدريجياً عن إرثها الحضاري، بغضِّ النظر عن مدى إيجابية هذا الانفصال أو سلبيته.

3. التـــرابط العـــضوي بـــين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات غير الإسلامية: تمثل التجارة البينية للدول الإسلامية الـــ 57 الأعضاء في مـــنظمة المؤتمر الإسلامي حوالي 18,87% من إجمالي تجارتها حـــتى عـــام 2008[(74)]، وهو ما يعني أن حوالي 81% من تجارة الدول الإسلامية هي مع دول غير إسلامية، فإذا أضفنا لذلك أن أغلـــب الـــتجارة البينية الإسلامية هي في مجال النفط والغاز فإن ذلك يعني أن الروابط العضوية مع الكتل غير الإسلامية ستؤدي بهـــذه الدول على المدى البعيد إلى ذات النتيجة التي وصلت لها تـــركيا التي تصل نسبة صادراتها إلى أوروبا 4،56% من إجمالي صادراتها و40,8% من إجمالي وارداتها، وهو ما يفسر – إلى حد كبير – سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي. ما نقصده هو

أن الترابط العضوي بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول غير الإســـلامية سيدفعها تدريجياً للانضمام إلى كتل إقليمية تسلخها على المدى البعيد من ارتباطها الآلي، وهو ما سينعكس سلْباً على مكانة الدين في هذه المجتمعات.

4. القوانين الدولية: تدل منظومة القوانين الناظمة لكافة التفاعلات الدولـــية تحللها من أية مرجعية دينية، بل إن ميثاق الأمم المتحدة الـــذي يمثل الإطار العام للقوانين الدولية يشير في عدد من فقراته إلى عـــدم التمييـــز في بـــناء العلاقات بين الدول استناداً للعامل الديني، وقد وقعت كل الدول العربية والإسلامية على هذا الميثاق وملتزمة به.

ومـــن المعلـــوم أن القانون والأعراف الدولية لم تترك قطاعاً لم تنظمه بشكل عام أو تفصيلي، وأصبحت هذه القواعد ضرورات علـــى الـــدول أن تلتزم بها سواء في حالات السلم أو الحرب، وسواء في قطاعات الاقتصاد والسياسة والاجتماع... الخ.

ذلـــك يعـــني أن مؤسسات العولمة تستثمر هذه القواعد القانونية لتوسيع نطاق تدفق معلوماتها وتجارتها وثقافتها في أوصال المجتمع الـــدولي، ولن يكون بمقدور الدول العربية أو الإسلامية في ظل تبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية وترهُّلها السياسي والاجتماعي لجْمُ آثار هذه المنظومة القانونية.

5. الحروب الدينية: تدل نتائج الدراسات المتخصصة في النـــزاعات الدولـــية علـــى أن عدد النـــزاعات الدولية (بين الدول) ذات الـــصبغة الدينـــية تتجه نحو التراجع، بينما عرفت الفترة الأخيرة تـــزايداً في عدد النـــزاعات الدينية الداخلية (داخل الدول)، غير أن ذلـــك يتسق مع الاتجاه التاريخي عند مراجعة البيانات الخاصة

بالنــــــزاعات الدينية، و لم تعد الدول تسعى لنشر الدين بالعمل العــسكري، وأصبح الحوار والتنافس العلمي والثقافي هو الأداة الأكثر قبولاً[75].

ولسنا في حاجة إلى التدليل على أن المنافسة بين الأديان بأدوات العــولمة (الإنتــرنت والفضائيات والإعلام المسموع والسينما.. الخ) والــدعايات التجارية وتسخير المعرفة للتلاعب بسيكولوجية الأفراد وتكييف قناعاهم وميولهم ليست في صالح الطرف العربــي أو المسلم في ظل اختلال موازين القوى الحالي.

مــاذا يعــني ذلــك؟ نعتقد أن الهوية الحضارية للمنطقة العربية ســتتعرض للضغط المتواصل على مكوناهتا الأساسية لا سيما المكوّن الــديني واللغوي، ويبدو أن آفاق نجاح هذه الضغوط تلوح في الأفق البعيد نسبياً استناداً للمؤشرات التي أتينا عليها.

الفصل السابع

تحليل الانعكاسات المستقبلية للعولمة على الوطن العربي

لمـــا كان من غير الممكن لدولة معينة أو لنظام إقليمي معين أن ينعـــزل عـــن بقية الدول أو الأقاليم نظراً للتشابك الهائل في وظائف مختلف الأنساق في المجتمع الدولي وأعمالها، ولما كانت إحدى سمات العصر الحالي هي سرعة انتقال آثار الحركة في جزء من المجتمع الدولي إلى بقـــية المناطق مع التطور التكنولوجي في كافة مناحي الحياة، فإن العـــولمة باعتـــبارها عملية تاريخية لن تتوقف، وقد تعرف تلكؤاً أو تذبذباً بين الحين والآخر، لتعاود الاستمرار من جديد.

ذلـــك يعـــني أن علـــى المـــنطقة العربية أن تبحث عن أنسب الـــسبل للانخـــراط في العولمة بشكل يعظِّم من مكاسبها ويقلِّص من مثالبها.

ولعـــل الاســـتراتيجية الأنسب هي ضرورة إدراك أن المواجهة الفردية من كل دولة عربية لتيارات العولمة تمثل الخيار الأسوأ، إذ إن أنـــسب الـــسبل هـــو التكامل الإقليمي لانتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب عبر المفاوضات المختلفة مع المؤسسات الدولية المتنوّعة.

لكـــن النظرة الموضوعية لما هو قائم في الوطن العربـــي، تشير بـــشكل واضـــح إلى أن انتقال المنطقة العربية نحو التكامل الإقليمي

الاستراتيجي وليس التكتيكي هو أمر لا تبدو له أية بوادر ذات شأن في المدى الزمني المتوسط.

وبعيداً عن التفكير الرغبي (wishful thinking)، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات في الواقع العربي تحدد نمط العلاقة المستقبلية مع العولمة:

1. تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع أقاليم ودول غير عربية، وهو أمر سيضعف من الروابط الآلية التي أشار لها دوركهايم، ويتضح ذلك في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ومع منطقة الباسيفيكي بشكل خاص.
2. تنامي نزعات التفتت الاجتماعي في الدول العربية، وهو الأمر الذي يظهر بشكل واضح في الأقليات في معظم الدول العربية. وهو ما قد ينطوي على احتمالات إعادة رسم الحدود السياسية في المنطقة العربية بالشكل الذي تم طرحه في مشروع الشرق الأوسط الكبير.
3. تعثر التوجهات الديمقراطية في أغلب الدول العربية، وغلبة البعد الشكلي على مختلف أبعاد العملية الديمقراطية، وهو ما يبدو في ضعف المجتمع المدني العربي وتناقص المشاركة السياسية في الانتخابات والأحزاب، وفقدان التداول على السلطة واستشراء الفساد السياسي، وهو ما قد يعزز العنف الاجتماعي والسياسي.

ونظراً للتباين بين الدول والمجتمعات العربية والذي أشرنا له سابقاً، فإن تجسد هذه المظاهر لن يكون بنفس الحدة وغير متزامن.

الأزمة المركزية للدولة العربية في مواجهة العولمة:

يمكن لنا تلخيص أزمة الدولة العربية في مواجهة العولمة في معادلة محددة بشكل موجز، وهي العلاقة بين التغير والتكيف.

تتسم الحياة المعاصرة في كافة أبعادها – ومن ضمنها التفاعلات الدولـــية – بـــأن إيقاعهـــا يتم بسرعة من ناحية وتسارع من ناحية أخرى، أي أن الفاصل الزمني بين وقوع الأحداث في كافة الجوانب يتقلص باستمرار، وأن هذا الفاصل لا يسمح بترتيب رد الفعل عليه. ويمكن اعتبار التكنولوجيا المتغير المركزي في كل من ظاهرتَيْ السّرعة والتسارع، وأصبح التغير في مختلف البنيات يتدفّق على النحو التالي:

أ. الـــتغيرات الكمية، وتتمثل في التغير في الأسعار (لاحظ التغير في البورصـــات، وأســـعار العملات) أو التغير في كميات السلع أو عـــدد الفـــضائيات أو الصحف أو المعطيات العلمية في الميادين المختلفة... الخ.

ب. الـــتغيرات النوعـــية، وتتمـــثل في أنماط الأزياء والمعمار والسلع والأسلحة والتغيرات المناخية... الخ.

ج. التغيرات المستمرة والتي لا تتوقف مثل الزيادة السكانية أو المعرفة العلمية أو انتقال الأفراد والسلع والأموال... الخ.

د. التغيرات غير المستمرة مثل الحروب والتغيرات المفاجئة في الميادين السياسية والاقتصادية بشكل خاص.

وفي مقابل هذه التغيرات، يصبح المطلوب من الدولة والمجتمع أن يتكيف مع هذه التغيرات لكي لا يضطرب أي منهما، وتواجه الدولة في هذه الحالة الاحتمالات التالية:

أ. أن تغلِّـــب الدولـــة المطالب الخارجية (مطالب العولمة أو النظام العالمـــي أو الـــنظام الدولي) على المطالب الداخلية (التي يطلبها المجـــتمع المحلـــي مـــن دولته)، فالدولة قد تجد نفسها مطالبة من صـــندوق الـــنقد الدولي تخفيض قيمة عملتها، أو يطالبها البنك الدولي بدفع فوائد قروضه لها، أو تطالبها منظمة التجارة العالمية

بفـــتح أسواقها وتخفيض قيمة جماركها... الخ، وفي الوقت نفسه قـــد يطالـــبها المجتمع بتوفير فرص عمل جديدة، أو زيادة الدعم لسلع معيّنة، أو تخفيف الضرائب... الخ.

ولما كانت العديد من الدول عاجزة عن الوفاء بالمطالب الداخلية والخارجـــية، فإنه عليها أن تلبـــي إحداهما، لتواجه الضغوط من الجانـــب الآخـــر، وقـــد لاحظـــنا أن أغلب الدول العربية التي اســـتجابت لمطالب البنك الدولي عرفت اضطرابات سياسية في حينها.

وقـــد تلجأ الدولة لمقاومة المطالب الخارجية لصالح تلبية المطالب الداخلـــية، مـــثل رفض الاستجابة لسياسات دولية معيّنة نظراً لمعارضـــة المجتمع لهذه التوجهات، وهو ما يدفع الدولة لمواجهة ضغوط القوى الدولية بالوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية أحـــياناً. ذلك يعني أن الدولة مضطرة إما للإذعان للقوى الدولية مـــع كل ما يفرزه ذلك من مشاكلَ داخلية، أو مقاومة الضغوط الخارجـــية مـــع كـــل ما يترتب على ذلك من مخاطرَ بخاصّة أنّ قدرات الدول الكبرى تكاد تكون غير محدودة.

ومـــن المـــؤكد أن التعاون والتكامل العربـــي هو الاستراتيجية الأنـــسب لمواجهة هذه المعضلة، وهو الأمر الذي يبدو حتى الآن أن الدول العربية ليست بصدد العمل لإنجازه.

ب. اتّـــساع الفجوة بين إيقاع التغير وإيقاع التكيف، أشرنا إلى أنّ العولمة أدّت إلى تسارع عمليات التغيّر في كافّة الأنساق، غير أنّ آلـــيات التكـــيف المتوفّرة في الدول العربية لا تزال قاصرة على مجاراة التسارع في التغير، مما ينتج عنه فجوة بين التغير والتكيف، الأمـــر الذي يفسر الانهيار الذي يصيب أغلب الدول العربية بين

الحـــين والآخـــر (العراق، الجزائر، السودان، مصر، الصومال)، وتـــدل نتائج قياس درجة الاستقرار السياسي في الدول العربية خـــلال الفتـــرة 2007–2009 طبقاً لمقياس مجلة الإيكونوميست المعروف للاستقرار السياسي على النتائج التالية[76]:

- ارتفـــع مؤشر عدم الاستقرار خلال الفترة 2007–2009 في 17 دولـــة عربية، بينما بقي مستوى عدم الاستقرار ثابتاً في 4 دول عربية فقط، و لم يتحسن الوضع في أية دولة عربية.
- أن 6 دول عـــربية هامة كان معدل عدم الاستقرار أكثر من 6 نقاط من 10.
- هناك 6 دول عربية أخرى تراوح معدّل عدم استقرارها بين 5– أقل من 6 نقاط

والملاحظ أن معدل الارتباط بين درجة عدم الاستقرار ومستوى العولمة في الدول العربية غير موجود بشكل واضح.

ويبدو أن قدرة أية دولة عربية منفردة على توفير آليات التكيف هـــو أمر متعذر إلى حد بعيد، مما يجعل من التكامل العربـــي المَخرج الوحيد لمواجهة هذا المأزق، وهو أمر لا تلوح تباشيره في الأفق.

الخاتمة

شـــكَّلت العولمة نوعاً من التحدي للفكر العربـــي المعاصر من نـــواحٍ عـــدة، منهجـــية أو تخطيطاً للتعامل معها أو تحسس آثارها المـــستقبلية في المجتمع والدولة في العالم العربـــي. وقد سلكنا طريقاً منهجـــياً يقوم على اعتماد مقاييس دولية لمؤشرات العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتدلنا على مستوى العولمة وانعكاساها في الوطن العربـــي.

وتـــبين لنا أن البعد السياسي للعولمة هو الأكثر تجسداً في الدول العـــربية، وهو أمر لا يتسق مع ما هي عليه الحال في أغلب الأقاليم السياسية الأخرى في العالم، وهو ما دفعنا إلى إيلاء هذا البعد الأهمية الأكبر في التحليل.

وبمقارنـــة الدول العربية مع الدول الأخرى في العالم طبقاً لنتائج المقايـــيس المـــشار لها في ثنايا الدراسة، تبيّن أن الدول العربية تحتل مراتبَ متأخرة للغاية في أغلب المؤشرات.

غـــير أن مـــا يلفـــت النظر هو الصعوبة الشديدة في نمذجة (Modeling) الظواهر في الوطن العربـــي، الأمر الذي يدل على عمق الاضطراب والفوضى في البنية العربية القائمة، فأغلب الفرضيات التي تنطـــبق بمستوى أو آخر في الدول الأخرى لا نجدها في الدول العربية قابلـــة للتطبـــيق، فالدول الأكثر غِنًى هي الأكثر تخلفاً والأقل تحرراً سياســـياً ولـــو في الحدود الدنيا، ولا علاقة بين التعليم وبين مستوى تمكـــين المـــرأة، فبعض الدول الأقل في مستويات التعليم هي الأكثر

تمكيناً للمرأة، بل إن الأحزاب المحافظة الدينية فيها تمكين للمرأة أكثر من الأحزاب العلمانية بأطيافها المختلفة.

من ناحية أخرى، رغم ضعف الاندماج الاقتصادي العربـــي في آلـــيات العـــولمة – قياساً للدول الأخرى – فإن حجم النفوذ لدول العـــولمة المركـــزية هو الأقوى سياسياً في الدول العربية قياساً له في الـــدول الأخـــرى، ممـــا يجعل من الصعوبة الربط الحتمي بين النفوذ السياسي والتبعية الاقتصادية.

ومـــن الواضـــح أن التفكك السياسي والاجتماعي في الدول العـــربية لـــه صلة ولو بنسبة معينة بارتفاع نسبة العولمة السياسية في الـــدول العربية قياساً لبقية المؤشرات، إذ إن التناحر القبلي والطائفي والـــديني... الخ نـــاتج عن نخر متواصل في آليات الترابط العضوي العربـــــي من ناحية وترهل في آليات الترابط الآلي طبقاً لتصنيفات دوركهـــايم التي اتكأنا عليها في هذا التحليل من ناحية أخرى، وهو أمر لا تبدو المعطيات المتوفرة واعدة لتجاوزه حتى الآن.

لا شـــك أنّ العـــوْلمة أضـــعفت مكانة الدولة باعتبارها وحدة لتحليل العلاقات العربية – العربية والعربية – الدولية، وهو أمر يمكن ربطـــه بحالة الترهل في المجتمع العربـــي، وتمكّنت المجتمعات الأخرى من خلق بدائل تستند لها عند تراجع الدولة في قطاع من القطاعات، بينما لم يجدْ المجتمع العربـــي إلا الاستناد إلى بدائله التقليدية كالقبيلة والمذهب والطائفة، فغرق في أوحالها.

الهوامش

(1) - O.L. Reiser and B. Davies, Planetary Democracy: An Introduction to Scientific Humanism and Applied Semantics (New York, Creative Age Press, 1944), pp. 212 ,219.

(2) Webster, Webster's Third New International Dictionary of English Language Unabridged (Springfield, Mass: Marriam, 1961).

(3) وليد عبد الحي, تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية (الجزائر، دار الشروق، 1994)، ص 146.

(4) Emile Durkheim, The Division of Labor in Society (New York, Free Press, 1933), pp. 49-173.

(5) Amit K. Bhandari and Almas Heshmati, Measurment of Globalization and its Variations Among Countries, Regions and over Time (Bonn, Institute for the Study of Labor, 2005), pp. 24-35.

- Also, Axel Dreher, Noel Gaston and Prim Martens-Measuring Globalization: Changing its Consequence (New York, Springer, 2008), passim.

(6) http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index.html

(7) http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/rankings_2009.pdf

(8) Moghadam, V.M, Globalizing Women: Transnational Feminist Networks (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University, 2005), p. 35.

(9) انظــر الفصل الثاني تحديداً والخاص بتحليل مضمون الكتابات العربية عن العــولمة فــي: عــبد المجــيد راشد، نظام العولمة: الكارثة والوهم: سياسة الإصلاح الاقتصادي (مكتبة مدبولي، القاهرة 2006).

(10) David Chandler:"After the Interregnum: Sovereignty and International Relations in Flux", http://www.davidchandler.org/pdf/papers/King's%20After%20the%20Interregnum.pdf

(11) Immanuel Wallerstein, Geopolitics and Geoculture (Cambridge University Press, 1991), passim.

(12) وليد عبد الحي, تحول المسلمات، ص 146.

(13) Michael Mann, "Nation-State in Europe and other Continents: Diversifying, Developing, Not Dying". Daedalus, 122, (1997), pp. 115-140.

(14) Keniche Ohmae, The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy (London. Fontana, 1990), passim.

(15) James Dator, "Beyond the Nation-State", The Futurist, vol. xv, 6 (Dec., 1981), p. 24.

(16) Daniel Bell, The Coming of Post-Industrial Society; A Venture in a Social Forecasting (Basic Books, New York, 1999), pp. 339-369.

(17) Waniss A. Otman and Erling Katlberg, The Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning (Scotland, Springer, 2007), pp. 193-196.

(18) Immanuel Wallerstein, "The Modern World System and Evaluation", Journal of World System Research, vol. 1, 19, (1995), pp. 2-5.

(19) Andrew Vincent (ed.), Political Theory (Cambridge, Cambridge University Press, 1997), pp. 248-252.

(20) وليد عبد الحي,تأثير العولمة على الدولة القومية، ورد في: محمد الأرناؤوط, العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة (جامعة آل البيت)، 2000, ص 97-106.

(21) Jurgen Habermas, The Inclusion of the Other, MIT Press,1998, pp. 105-154.

(22) ولـيد العناتي، العولمة اللغوية، مجلة البصائر، جامعة البترا، م 6، (2004), ص 2.

(23) وكالة رويترز – مؤتمر لغة الطفل العربي والعولمة، 17-2007/2/19.

(24) E. Wallerstein: *The Politics of the World-Economy. The States, the Movements and the Civilizations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(25) للتعرف على مواقف المفكرين والباحثين العرب بشكل تفصيلي من موضوع العولمة يرجى العودة إلى:

- Fauzi Najjar, "The Arabs, Islam and Globalization", Middle East Policy, vol. xii, 3, (Fall 2005), pp. 91-104.

(26) عماد الشدوح,أثر العولمة على مشكلة الأقليات (رسالة ماجستير في الاقتصاد السياسي، جامعة اليرموك، 2004)، ص 125-133.

(27) Rudra, Nita, “Globalization and the Strengthening of Democracy in the Developing World”, American Journal of Political Science 49, (2005), pp. 704-730.

- Barry Eichengreen and David Leblang, Democracy and Globalization, June, 2006.

www.bis.orga\events\conf060619eichengreen.pdf

(28) Laura Guazzone and Daniela Pioppi, The Arab State and Neo-liberal Globalization: The Restructuring of State Power in the Middle East (Reading, Ithaca Press, 2009), pp. 30, 90, 182, 293.

(29) http://www.freedomhouse.org

http://www.rsf.org

- وليد عبد الحي اللجنة الدائمة للحريات, اتحاد الصحفيين العرب (تقرير الحـــريات الـــصحفية في الوطن العربي اللجنة الدائمة للحريات, اتحاد الصحفيين العرب، 2006 و2007)، ص 10.

(29) Naomi Saker, "Foreign Support for Media Freedom Advocacy in the Arab Mediterranean: Globalization from Above or Below?" Mediterranean Politics, vol. 11, 1, (March 2006), pp. 1-6.

(30) http://www.aaru.edu.jo/index.php?option=com_content&task=view&id=214&Itemid=6

(31) D.Wheeler,"New Media, Globalization and Kuwaiti Identity", Middle East Journal, vol.54, 3, (2000), pp. 432-444.

(32) D. Wheeler, p. 444.

(33) Emma C Murphy, "Agency and Space: The Political Impact of Information Technologies in the Gulf Arab States", Third World Quarterly, vol. 27, 6, (2006), pp. 1059-1083.

(34)

(35) رياض صبح، أثر تكنولوجيا المعلومات على الحريات السياسية والاقتصادية (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2003)، ص 114.

(36) رياض صبح، ص 166.

(37) Moataz A. Fattah, Democratic Values in Muslim World (Lynne Rein ast Policy, Brookings Institution, Feb., 12, 2007), passim.

(38) http://www.ipu.org/pdf/publications/wmn07-e.pdf.

(39)منـــى قمر مراد، مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان (تونس, منتدى المرأة والسياسة، 2001)، ص 6.

(40)خولة الزبيدي، المرأة العربية وميدان العمل، الخليج، 2005/1/13.

(41) http://www.allcountries.org/ranks/gender_gap_gender_equality_country_rankings_2008.html

(42)ولـــيد عـــبد الحي، ثقافة المجتمع ومشاركة المرأة السياسية (عمان، المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2010)، ص 2–4.

(43) Immanuel Wallerstein, Geoplitics and Geoculture, pp. 10-11.

(44)ســـعود فـــياض الـــشرفات، الأثـــر المتبادل بين العولمة والإرهاب (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2007)، ص 118–271.

(45) http://en.wikipedia.org/wiki/ U.S._State_Department_list_of_Foreign_Terrorist_Organizations

(46) Elke Krahmann, Private Security Companies and State Monopoly of Violence: A Case of Norm Change (Frankfurt, Peace of Research Institute, 2009), pp. 10-13.

- Peter Singer, Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (New York, Cornell University Press, 2003), passim.

(47) Stephen Lendman, America's Secret Prisons. http://dissidentvoice.org/2010/03/americas-secret-prisons

(48)ولـــيد عبد الحي، "أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة", مجلة الرسالة، المركز الوطني لحقوق الإنسان، السنة الثانية، العدد 5، كانون ثاني (2006)، ص 18.

(49)أنتونـــي غدنـــز، الطـــريق الـــثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية, ترجمة أحمـــد زايـــد ومحمد محيي الدين (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1999)، ص 69–70.

(50) Corruption Perception Index. http://en.wikipedia.org/wiki/Corruption_Perceptions_Index#Rankings

(51)رمـــزي ردايـــدة، أثـــر العـــولمة على الفساد السياسي والاقتصادي (رسالة ماجستير, جامعة اليرموك، 2007)، ص 91.

(52)وليد عبد الحي، أثر العولمة على حقوق الإنسان، ص 19.

(53) Anoushiravan Ehteshami, Globalization and Geopolitics in the Middle East (New York, Routledge, 2007), pp. 130-144.

(54) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 17-1-2009.

(55) Imad Salamey, "Middle East Exceptionalism: Globalization and Balance of Power", Democracy and Security, 1555-5860, Volume 5, Issue 3, (2009), pp. 249-260.

(56) وليد عبد الحي، مستقبل الفكر الصهيوني (جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، 1997)، ص 79-96.

(57) Yinon O, A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties. The Zionist Plan for the Middle East. Translated and Edited by Israel Shahak, 21-st CENTURY, no. 1, (2007), Sergey Minasian, Association of Arab-American University Graduates, Inc., Belmont, Massachusetts, Special Document, no. 1, 1982.

(58) يهوشــفاط هاركابي، قرارات إسرائيل المصيرية ترجمة منية سمارة ومحمد الظاهر (عمان، دار الكرمل، 1990)، ص 15، 264.

(59) Shimon Peres, Battling for Peace (London, Weidenfeld & Nicolson, 1995), pp. 356-358.

(60) هاركابي، ص 140.

(61) UNESCWA, Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in Arab Countries (Bierut, UN Publication, 2006), pp. 1-11.

(62) Ghassan Hasbani, et al, The CFO as Strategist Leading Value Creation in the MENA Region
http://www.booz.com/media/uploads/The_CFO_as_Strategist.pdf

(63) ولــيد عــبد الحي، تجربة العمل العربي المشترك من منظور وحدوي ورقة علمية قدمت لمؤتمر العمل العربي المشترك (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 4.

(64) Pat Lancester and Pamela Ann Smith, "Arab Youth: The Challenge of Tomorrow", Middle East Journal, Issue, 392, (Aug/Sep., 2008), p. 7.

(65) Intrnational Organization for Migration-Intra-Regional Labor Mobility in the Arab World (Geneve, IOM, 2010), Chap. 3

(66) Pat Lancester, p. 7.

(67) Hassan Al-Atrash and Tarik Yousef, Intra-Arab Trade: Is It too Little? (IMF, 2005), p. 6.

(68) Regional Fact Sheet From the World Development Indicators 2009.
http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/mna_wdi.pdf

(69) Human Development Index 2007 and its components.
http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_EN_Table_H.pdf

(70) CNN, 21-1-2009.

(71) Roland Robertson, **Globalization: Social Theory and Global Culture** (London: Sage, 1992), pp. 16-17.

(72) Giddens, Anthony, The Consequences of Modernity (Cambridge: Polity, 1992), passim.

(73) Roland Robertson, p. 97.

(74) Permanent Mission of the Organization of the Islamic Organization.
http://www.oic-un.org/newsletter.asp

(75) Je-Eystein Lindberg-Running on Faith (M.A. Thesis, University of Oslo, 2008), pp. 56-78.
http://www.prio.no/sptrans/602513917/Running_on_Faith.pdf

(76) Economist Intelligence Unit.
http://viewswire.eiu.com/site_info.asp?info_name=social_unrest_table&page=noads&rf=0

تعريف بالكاتب

د. وليد عبد الحي، حاصل على الدكتوراه عام 1980، عمل في عدد من الجامعات العربية، وعمل رئيساً لقسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك، ومستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام الأردني، ومستشاراً لديوان المظالم، وعضواً في مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان، وعضواً في مجلس أمناء جامعة الزيتونة.

ألّف أكثر من عشرين كتاباً أبرزها: "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية"، و"الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية"، و"الدراسات المستقبلية في المدرسة الأردنية"، و"مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي"، و"المكانة المستقبلية للصين 1978-2010"، و"إيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020"، و"مستقبل الفكر الصهيوني"، و"تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية - دراسة مستقبلية"، و"معوقات العمل العربي المشترك".

ترجم عدداً من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، إلى جانب نشره أكثر من 60 دراسة في الدوريات العلمية المتخصصة.